

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

## معالجة الأزمة الغذائية العالمية

دور السياسات الأساسية للتجارة والاستثمار والسلع في ضمان  
الأمن الغذائي المستدام والتخفيف من وطأة الفقر



الأمم المتحدة

نيويورك وجنيف، ٢٠٠٨

### ملاحظة

ليس في التسميات المستخدمة في هذا المنشور ولا في طريقة عرض مادته ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين تخومها أو حدودها.

---

تتألف رموز ووثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. وورود رمز من هذه الرموز يعني الإشارة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

---

يمكن اقتباس المادة الواردة في هذا المنشور أو إعادة طبعها دون استئذان، ولكن يُرجى التنويه بذلك. كما ينبغي إرسال نسخة من المنشور الذي يتضمن النص المقتبس أو المعاد طبعه إلى أمانة الأونكتاد على العنوان التالي: Palais des Nations, CH 1211 .Geneva 10, Switzerland

UNCTAD/OSG/2008/1

Copyright © United Nations, 2008

جميع الحقوق محفوظة

### موجز تنفيذي

يمكن اعتبار الأزمة الغذائية العالمية الأخيرة صيحة إنذار يمكن للبلدان النامية والمجتمع الدولي تحويلها إلى فرصة لإنعاش الإنتاج والتجارة العالميين في القطاع الزراعي والقيام بالمزيد لتصحيح الاختلالات البنوية في الإنتاج والتجارة الزراعيين العالميين، وهي الاختلالات التي أسهمت على مر السنين في ظهور المشاكل التي نواجهها اليوم. وقد لفتت الأزمة الانتباه إلى التوترات المتأصلة القائمة فيما يتعلق بالقطاع الزراعي الغذائي. وينبغي أن تشمل وسائل مواجهة الأزمة تدابير على المديين القصير والطويل معاً، مما يعكس حقيقة أن للأزمة أسباباً وآثاراً قصيرة المدى وأخرى هيكلية في آن واحد. غير أن الأولوية الملحة والعاجلة تتمثل، بطبيعة الحال، في ضمان إيصال ما يكفي من الأغذية إلى المحتاجين لها. وتتولى وكالات المساعدة الإنسانية والمساعدة في حالات الطوارئ إنجاز هذه المهمة باقتدار. ولكن الأمر لا يقف عند ذلك الحد - فمن المهم بالقدر ذاته معالجة العوامل الأساسية والمتجذرة إلى حد أبعد. ومن منظور التجارة والتنمية، وفي إطار نهج شامل لمعالجة الأزمة تعتمد منظومة الأمم المتحدة، يوصي الأونكتاد بعدد من التدابير السياسية والإجراءات الملموسة فيما يتعلق بالتجارة والاستثمار والتنمية الزراعية على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية.



## المحتويات

الصفحة	
١	مقدمة .....
٥	أولاً - طبيعة الأزمة الغذائية والأسباب الكامنة وراءها .....
٧	ألف - اختلال العرض والطلب .....
٧	باء - المضاربة والقيود على الصادرات في قطاع السلع الغذائية .
٨	جيم - تكاليف الطاقة، والوقود الأحيائي، والأمن الغذائي .....
١١	دال - قيود الإنتاج الزراعي في البلدان النامية .....
١٦	هاء - القواعد التجارية المتعددة الأطراف .....
١٧	واو - المنافسة العادلة.....
	ثانياً - معالجة المسائل الحرجة المتصلة بالسياسات وتعزيز الأمن الغذائي
٢١	ومساهمة الأونكتاد.....
٢٣	ألف - سياسات استيراد الأغذية .....
	باء - موازنة التعارض القائم بين الحصول على الأغذية بشكل
٢٥	عاجل وبطريقة مستدامة.....
٢٦	جيم - سياسات السلع الغذائية الزراعية والتنمية.....
	دال - القواعد التجارية وقضايا التجارة والسياسات ذات
٢٨	الصلة بالتجارة.....
٣٤	هاء - سياسات الاستثمار وتنمية المشاريع والتنمية الزراعية .....
٣٦	واو - سياسات التكنولوجيا وتنمية الزراعة.....
	زاي - سياسات التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل تنمية
٣٧	الزراعة والتجارة .....
٤٠	حاء - سياسات الدعم المالي للتنمية الزراعية .....
٤٣	طاء - تنمية أسواق السلع الأساسية.....
٤٦	ياء - سياسات الوقود الأحيائي والأمن الغذائي .....
٤٩	ثالثاً - الخاتمة: الأزمة الغذائية كناقوس خطر .....
٥٣	المرفق.....

(A) GE.08-51288 050908 100908



## مقدمة

١- لقد نجمت الأزمة الغذائية العالمية الراهنة عن الارتفاعات غير المسبوقة التي سجلتها مؤخراً أسعار الأغذية، ولا سيما المحاصيل الأساسية، إلى جانب النقص في الأغذية وتقلص مخزوناتها، الأمر الذي حدّ من إمكانية الحصول على الغذاء بالنسبة لكثير من الناس (ولا سيما الفقراء) في عدد كبير من البلدان النامية. كما حصل ارتفاع هائل في فواتير الواردات الغذائية للبلدان النامية. وقد طرح هذا مجموعة من التحديات الإنسانية والاجتماعية - الاقتصادية والإنمائية والسياسية والأمنية. وعدا عن الأبعاد الإنسانية الفورية للأزمة، فإنها تمثل أيضاً أزمة في سياسة التنمية العالمية. وهذا الأمر هو، في حد ذاته، مأساة ولا سيما في وقت جلب فيه الجيل الجديد من العولمة منافع هائلة لكثير من الناس.

٢- ورغم أن تداعيات الأزمة هي أشد وطأة في البلدان المنخفضة الدخل المستوردة الصافية للأغذية - وبخاصة أقل البلدان نمواً حيث يُنفق على الغذاء ما يتراوح في المتوسط بين ٥٠ و ٨٠ في المائة من الدخل الشخصي<sup>(١)</sup> - فإنها هائلة أيضاً حتى في الاقتصادات النامية الأكبر حجماً مثل الهند والصين، وكذلك في بعض بلدان أمريكا اللاتينية. وحتى البلدان المتقدمة ليست بمنأى عن التداعيات السلبية للأزمة: فقد زادت أسعار الأغذية المتزايدة من حدة التوترات المرتبطة بالتضخم أو الفقر الناجمة أصلاً عن أسعار الطاقة المتزايدة والانهيارات التي شهدتها الأسواق المالية وأسواق السكن. وأشد الأمور إلحاحاً يتمثل في تلبية الاحتياجات العاجلة للجوع في أكثر من ٣٧ بلداً نامياً، حددتها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، منها ٢٠ بلداً من أقل البلدان نمواً. ويمكن أن تتيح الأزمة الغذائية فرصة تتمثل في أن أسعار الأغذية بمستواها الأعلى يُفترض أن تعود بالفائدة على العديد من المزارعين في البلدان النامية. غير أن هذا الأثر الإيجابي قد يكون محدوداً لأن هؤلاء المزارعين كثيراً ما لا يكونون مرتبطين بالأسواق بالقدر الكافي أو أنهم يعانون من قيود أخرى تحول دون حصولهم على عوائد كافية من منتجاتهم.

٣- والأزمة الغذائية العالمية تقوض أحد أهم حقوق الإنسان الأساسية - ألا وهو الحق في التحرر من الجوع وسوء التغذية، المعترف به في العهد الدولي الخاص بالحقوق

---

(١) المصدر: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي الإعلان العالمي للقضاء على الجوع وسوء التغذية<sup>(٢)</sup>. كما أنها تعيق بشكل خطير تحقيق الأهداف الإنمائية. وتقلص الكم المتوافر من الأغذية أو القدرة على تحمل تكلفتها يؤثر سلباً على الصحة والتعليم ورفاه الأم وكذلك على العديد من المؤشرات الاجتماعية الأخرى وعلى القدرة على كسب الرزق. وهو قد يؤدي بالتالي إلى تراجع الجهود الرامية إلى تسريع وتيرة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي ومن بينها الهدف ١ المتمثل في "القضاء على الفقر المدقع والجوع" والذي يربط بالتالي بين الفقر والجوع. ولذلك فإن لها ما يربط بالأزمة من ارتفاع أسعار الأغذية ونقصها وتقلص مستويات استهلاكها وتدهور مستوى التغذية، تداعيات بعيدة المدى ومتعددة الجوانب على جميع البلدان. ومن واجب المجتمع الدولي أن يتصدى لهذه الأزمة بحزم وبطريقة شاملة من أجل تعزيز الأمن الغذائي للجميع، وذلك بما يتماشى مع التعريف التالي الذي وضعته منظمة الأغذية والزراعة: "يتحقق الأمن الغذائي عندما يملك جميع الأشخاص، في كل الأوقات، الإمكانية المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على ما يكفي من الغذاء المأمون والمغذي الذي يستجيب لاحتياجاتهم للطعام ولأذواقهم الغذائية من أجل التمتع بحياة ملؤها النشاط والصحة"<sup>(٣)</sup>.

٤ - وعلاوة على ذلك، من المحتمل جداً أن تكون للأزمة الراهنة آثار جنسانية قوية في البلدان النامية. فقد تمسّ أشد آثار النقص الغذائي حدة النساء والفتيات - فهن في كثير من الأحيان آخر من يتناول الطعام في الأسر المعيشية الفقيرة. ومن شأن تفشي الجوع وسوء التغذية في أوساط النساء والفتيات أن يقوض الجهود المبذولة على نطاق أوسع من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين وما يتصل بذلك من الفوائد على صعيد التعليم والصحة والإنتاجية الاقتصادية في الأمد الطويل - مما يؤدي إلى انتكاس الجهود الرامية إلى تحقيق هدف آخر من الأهداف الإنمائية للألفية، ألا وهو الهدف ٣ المتعلق بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

(٢) اعتمده المؤتمر العالمي للأغذية في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤، ووافقت عليه الجمعية العامة في قرارها ٣٣٤٨ (د-٢٩) المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤.

(٣) انظر FAO, *Trade Reforms and Food Security: Conceptualizing the Linkages*, 2003, para. 2.2.

٥- وتبحث هذه الورقة بعض الأسباب والتحديات المهمة التي تنطوي عليها الأزمة الغذائية العالمية وذلك من منظور التنمية. وتجري مناقشة الأساليب الممكنة لمواجهة الأزمة من حيث السياسات والتدابير المتصلة بالتجارة والاستثمار والزراعة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. ويُسلط الضوء في هذا السياق على ما يمكن أن يساهم به الأونكتاد في معالجة هذه الأزمة.



## أولاً - طبيعة الأزمة الغذائية والأسباب الكامنة وراءها

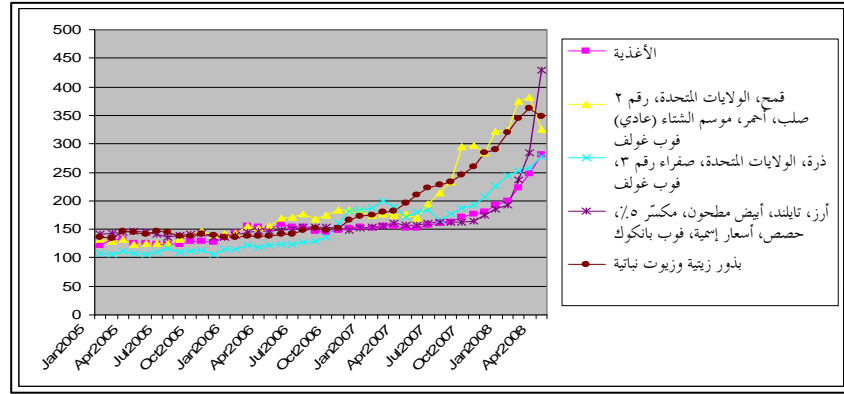
٦- تتكون الأزمة الغذائية العالمية الراهنة من استنزاف للمخزونات الغذائية وارتفاعات ضخمة للأسعار، وبخاصة فيما يتعلق بالمحاصيل الأساسية. فقد ارتفعت أسعار القمح والأرز وفول الصويا بأكثر من ٤٠ في المائة (٦٠ في المائة فيما يتعلق بالأرز) منذ مطلع عام ٢٠٠٧ (انظر الرسم البياني أدناه). وقد زادت هذه الارتفاعات في الأسعار بقدر كبير فواتير واردات معظم البلدان النامية. فعلى سبيل المثال، زادت فاتورة واردات الحبوب للبلدان المنخفضة الدخل التي تعاني من عجز في الأغذية في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ (بالمقارنة مع الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣) من ٦,٥ مليار إلى ١٤,٦ مليار دولار في أفريقيا، ومن ٧,٠ مليارات إلى ١٥,٤ مليار دولار في آسيا، ومن ٠,٣ مليار إلى ٠,٧ مليار دولار في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي<sup>(٤)</sup>. وبالتالي، فقد زادت قيمة واردات هذه البلدان من الحبوب بمقدار يفوق الضعف في خمس سنوات<sup>(٥)</sup>. وألقت زيادات أسعار الأغذية، التي أدت إلى ارتفاع فواتير الواردات الغذائية، عبئاً ثقيلاً على كاهل هذه البلدان، حيث تبلغ نسب الواردات الغذائية إلى الناتج المحلي الإجمالي بصفة عامة مستويات أعلى في حالة البلدان النامية مقارنةً بغيرها من البلدان (انظر الجداول الواردة في المرفق).

---

(٤) تشير كلمة "دولار" أو "دولارات" في هذه الورقة إلى دولارات الولايات المتحدة.

(٥) الأونكتاد "الوجه المتغير للسلع الأساسية في القرن الحادي والعشرين" (TD/428).

الأسعار الشهرية لنخبة من المنتجات الغذائية وفتات من المنتجات، الأرقام القياسية ٢٠٠٠=١٠٠، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ - نيسان/أبريل ٢٠٠٨



المصدر: نشرة الأونكتاد لأسعار السلع الأساسية.

٧- ولا ينبغي اعتبار الأزمة الغذائية مجرد نتيجة لعوامل مسببة أو مساهمة حديثة العهد نسبياً من قبيل ارتفاع أسعار النفط أو هبوط سعر الدولار أو الأحوال المناخية أو عمليات المضاربة أو قيود بعض البلدان على الصادرات أو إنتاج الوقود الإحيائي. فهي أيضاً نتيجة اتجاهات عميقة الجذور وطويلة الأجل ناجمة عن تغير الأنماط الديمغرافية وأنماط الاستهلاك وعن سنوات من الإخفاقات البنوية لاستراتيجيات التنمية على جبهات عديدة. ولم تحدث هذه الإخفاقات على صعيد سياسات التنمية الوطنية فحسب وإنما على الصعيد الدولي أيضاً، وهذا أمر مهم. وبما أن الأزمة الغذائية العالمية ناجمة عن تفاعل تراكمي لمجموعة من الظواهر القصيرة والطويلة الأجل، فمن المحتمل أن تتواصل إلى أجل غير محدد، رغم تنفيذ تدابير قصيرة الأجل، ما لم تُعالج بطريقة مناسبة وشاملة العوامل الهيكلية الكامنة وراءها.

٨- ويجب على واضعي السياسات والمجتمع الدولي التركيز على الروابط المعقدة بين المشاكل المطروحة في هذا المجال. ويلزم بالتالي اتخاذ تدابير وطنية ودولية مناسبة لتمكين البلدان النامية من الحصول على الإمدادات الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي والاستفادة كذلك من ارتفاع الأسعار.

## ألف - اختلال العرض والطلب

٩- يمكن وصف طبيعة الأزمة بأنها أزمة اختلال بين العرض والطلب إلى "أزمة إنتاج" مقترنة بتزايد الطلب العادي والقوة الشرائية في السنوات الأخيرة من جهة، وإلى "أزمة أسعار" ناجمة عن سوء أداء الأسواق والتلاعب بها، من جهة ثانية. وتشمل هاتان الأزمئتان، على وجه التحديد، مجموعة قوية من الآثار المترتبة على تدني المخزونات الغذائية وتغير المناخ وحالات الجفاف الأخيرة في بلدان الإمداد الرئيسية وتزايد الطلب على بعض المنتجات الغذائية المرتبط بالنمو السكاني وارتفاع الدخل والمد العمراني وتغير العادات الغذائية في المراكز الحضرية. ولقد تزايدت الضغوط الديمغرافية بالفعل بينما تراجع المحاصيل. ففي الهند، على سبيل المثال، تشير التقديرات إلى أن الكم المنتج لكل فرد من الحبوب والقطنيات تقلص بما مقداره ١٧ كيلوغراماً و٣ كيلوغرامات، على التوالي، خلال العقد الماضي<sup>(٦)</sup>.

## باء - المضاربة والقيود على الصادرات في قطاع السلع الغذائية

١٠- من بين العوامل الأخرى تدفق رؤوس الأموال المضاربة إلى قطاع السلع الأساسية (بما في ذلك الأغذية) في سوق عالمية تزداد ترابطاً. ويبدو من المحتمل على نحو متزايد أن تكون طفرة الأسعار الغذائية العالمية مرتبطة بالتقلب والاضطراب اللذين شهدتهما مؤخراً الأسواق العالمية للتمويل والرهنات العقارية والسكن واللذين تسبب فيهما الأهميار الذي حدث العام الماضي في سوق الرهنات العقارية بالولايات المتحدة. وقد حوّل المضاربون الباحثون عن أصول تزداد أسعارها محافظهم الاستثمارية نحو شراء أصول السلع الغذائية (مؤشرات السلع الأساسية وعقود الصفقات الآجلة وخيارات البيع والشراء). وبالفعل، يُقدر المبلغ المالي الذي استثمرته الصناديق في مؤشرات السلع الأساسية بنحو ١٧٠ مليار دولار (حتى نهاية آذار/مارس ٢٠٠٨)<sup>(٧)</sup>، كما ارتفع في الربع الأول من عام ٢٠٠٨ حجم ما شملته المبادلات عالمياً من الصفقات الآجلة مع خيارات البيع والشراء فيما يتعلق بالحبوب بنسبة ٣٢ في المائة بالمقارنة مع الفترة ذاتها

(٦) انظر Ramesh Chand, Demand for foodgrains, *Economic & Political Weekly*, 29 December 2007.

(٧) *World Commodity and Food Crisis: Trends and Expectations*, YapiKredi Bank, Yelda Yucel, Senior Economist, May 2008.

من عام ٢٠٠٧. ورغم أنه لا توجد أي معلومات دقيقة أو تحليل بشأن أثر الأموال المضاربة على أسعار الأغذية، فإن زيادات أسعار بعض المحاصيل الأساسية تعزى، إلى حد كبير، إلى مضاربة الأطراف الفاعلة المختلفة في أسواق السلع الغذائية التي تروج ارتفاع الأسعار.

١١- وعلاوة على ذلك، فقد شرع بعض البلدان في تقييد الصادرات الغذائية بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال تخزين الأغذية وحظر صادراتها أو فرض الضرائب عليها. وتهدف هذه الإجراءات إلى تلبية الاحتياجات الغذائية للأسواق المحلية بشكل مؤقت؛ غير أنها قد أدت في بعض الحالات إلى زيادة اختلال الأسواق الغذائية الوطنية والإقليمية والعالمية وإلى تقلص حجم الإمدادات الغذائية العالمية (فأثرت أيضاً على كفاءة عمليات أسواق الصفقات الآجلة)<sup>(٨)</sup>.

#### جيم - تكاليف الطاقة، والوقود الأحثائي، والأمن الغذائي

١٢- لقد جعلت أسعار الطاقة المرتفعة عمليات الإنتاج الزراعي وتجهيز الأغذية وتوزيعها أكثر كلفة نتيجة لارتفاع تكلفة بعض المدخلات من قبيل الأسمدة<sup>(٩)</sup> والبذور ومبيدات الآفات واستخدام الآلات الزراعية والري وكذلك تكاليف النقل وعمليات التصنيع. وبينما تناهز حصة الطاقة في تكلفة إنتاج المحاصيل ٤ في المائة في معظم البلدان المتقدمة فإنها، على سبيل المثال، تتراوح بين ٨ و ٢٠ في المائة في بعض البلدان النامية الأكبر حجماً مثل البرازيل والصين والهند<sup>(١٠)</sup>. وبالتالي، يؤدي ارتفاع أسعار الطاقة إلى زيادات كبيرة في تكلفة إنتاج الأغذية في البلدان النامية.

١٣- كما أدت صناعة الوقود الأحثائي إلى نشوء صلة جديدة بين أسواق وأسعار الطاقة والسلع الزراعية. فقد أدى الارتفاع المتواصل لأسعار الطاقة إلى زيادة الطلب

(٨) انظر، *High Food Prices: The What, Who, and How of Proposed Policy Actions*.

International Food Policy Research Institute (IFPRI), Policy Review, May 2008

(٩) ارتفعت الأسعار العالمية للأسمدة بأكثر من ٢٠٠ في المائة في عام ٢٠٠٧،

حسبما أفاد به المركز الدولي لخصوبة الأرض والتنمية الزراعية.

(١٠) "High food prices: the what, who, and how of proposed policy actions",

International Food Policy Research Institute (IFPRI), Policy Review, May 2008

على الوقود الأحيائي وبالتالي إلى ارتفاع أسعاره. وقد أدى هذا، بشكل مباشر، إلى تزايد الطلب على المحاصيل المستخدمة كمواد أولية في إنتاج الوقود الأحيائي وإلى ارتفاع أسعار هذه المحاصيل، وربما يكون قد أدى أيضاً، بشكل غير مباشر، إلى ارتفاع أسعار محاصيل أخرى تتنافس مع هذه المواد الأولية على الأراضي وغيرها من الموارد - فضلاً عن أنه قد أدى إلى ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية الأخرى المشتراة كمواد بديلة، إضافة إلى ارتفاع أسعار الأراضي. وبالتالي فقد شكّل الطلب على الوقود الأحيائي عاملاً قوياً في المنحى التصاعدي لأسعار السلع الزراعية على الصعيد العالمي<sup>(١١)</sup>. غير أن مدى هذا الرابط لم يتضح بعد بالكامل، وهو يتفاوت حسب الحصول المستخدم في إنتاج الوقود الأحيائي وحجم مبادلاته وإمكانيات إيجاد منتجات بديلة وما إذا كانت الأراضي المستخدمة لإنتاج المواد الأولية للوقود الأحيائي يمكن أن تُستخدم لولا ذلك لإنتاج الأغذية. فعلى سبيل المثال، لا يُستعمل إلا ما نسبته ١,٤ في المائة من القمح لإنتاج الوقود الأحيائي في الاتحاد الأوروبي، وتبلغ هذه النسبة ٠,٦ في المائة فقط على الصعيد العالمي<sup>(١٢)</sup>. وقد سجل سعر الأرز ارتفاعاً هائلاً نسبته ١٦٥ في المائة خلال فترة السنة الممتدة من نيسان/أبريل ٢٠٠٧ إلى نيسان/أبريل ٢٠٠٨، رغم أن الأرز لا يُستخدم في إنتاج الوقود الأحيائي ولا يوجد أي دليل في البلدان المنتجة للأرز على أن أراضي زراعته قد حوّلت لإنتاج المواد الأولية للوقود الأحيائي - ولكن ليس من الواضح إلى أي حد خلّف ارتفاع أسعار الحبوب الأخرى أثراً على الطلب على البدائل. ولذلك تدعو الحاجة إلى إجراء مزيد من البحوث والتحليلات المستفيضة على أساس كل حالة على حدة فيما يخص الروابط القائمة بين أسعار الطاقة ومختلف أنواع مصادر الوقود الأحيائي المنتجة في ظل أوضاع مختلفة، والإعانات والتدابير المتصلة بالتجارة والآثار المباشرة وغير المباشرة على توافر السلع الزراعية المختلفة وأسعارها والآثار فيما يتعلق بالأمن الغذائي (مع المعالجة الكافية للشواغل المتصلة بالاستدامة).

(١١) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة، الدراسة الاستشرافية للقطاع الزراعي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٧، ٢٠٠٨.

(١٢) The impact of biofuels on commodity prices, April 2008, DEFRA, Economic .Group, p. 15

١٤- ويبدو أن أثر أنواع الوقود الأحيائي على الأمن الغذائي وارتفاع أسعار الأغذية يرتبط إلى حد كبير بتدابير السياسات العامة التي أدت إلى تفاقم الضغوط السوقية. ففي معظم البلدان، تعمل سوق الوقود الأحيائي على أساس أهداف تتعلق بالمزج الإلزامي. فعلى سبيل المثال، اعتمدت الولايات المتحدة في مشروع قانون الطاقة لعام ٢٠٠٧ مستويات طموحة لاستعمال الوقود الأحيائي في قطاع النقل تتجاوز بكثير ما أدرجته في قوانينها السابقة، أي ٩ مليارات غالون في عام ٢٠٠٨ لترتفع إلى ٣٦ مليار غالون في عام ٢٠٢٢. ومن المتوقع أن يتضاعف تقريباً حجم استخدام الذرة لإنتاج الإيثانول بين الفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٦. والفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨. وفي عام ٢٠٠٩، يُتوقع أن يُخصَّص ما يناهز ٣٨ في المائة من إجمالي الإنتاج المحلي للذرة في الولايات المتحدة، وهو ما يعادل ١٠٠ مليون طن، لإنتاج الوقود الأحيائي<sup>(١٣)</sup>. كما أن الاتحاد الأوروبي والهند والبرازيل والصين قد حددت مستويات مستهدفة لزيادة استخدام الوقود الأحيائي. فعلى سبيل المثال، أعلن الاتحاد الأوروبي أنه ينبغي بحلول عام ٢٠١٠ أن يأتي ما نسبته ٥,٧٥ في المائة من مجموع البنزين المباع لأصحاب المركبات في أوروبا من إنتاج الوقود الأحيائي. وهناك تشريعات جديدة قيد المناقشة ترفع معدل المزج إلى ١٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠. والاتحاد الأوروبي هو المسؤول عن نحو ٩٠ في المائة من الإنتاج العالمي للديزل الأحيائي والمواد الأولية الرئيسية المستخدمة هي رشيم الكروم. ويُقدر أن يكون إنتاج الاتحاد الأوروبي من الديزل الأحيائي قد استخدم ٤,١ مليون طن في عام ٢٠٠٤ أو ما يعادل نحو ٢٠ في المائة من إجمالي إنتاج البذور الزيتية في الاتحاد الأوروبي المؤلف من ٢٥ دولة<sup>(١٤)</sup>. وبالإضافة إلى أن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة قد حددا مستويات مستهدفة طموحة فيما يتعلق بالمزج، فكلاهما يطبق تعريفات جمركية ولوائح تنظيمية تقنية تُقيّد استيراد الوقود الأحيائي. وهذه الأدوات،

(١٣) المرجع نفسه.

(١٤) المرجع نفسه، الصفحة ١٦. ارتبط الارتفاع الذي حصل مؤخراً في إنتاج زيت النخيل بالطفرة في إنتاج الديزل الأحيائي، غير أنه لا يُستخدم في الوقت الراهن سوى ١ في المائة من زيت النخيل لإنتاج الديزل الأحيائي. ومن المحتمل أن يكون بعض الأثر غير المباشر قد حصل، نظراً لأن قدرأ أكبر من رشيم الكروم يُستخدم في إنتاج الديزل الأحيائي، ولكن استخدام الزيوت النباتية لإنتاج الديزل الأحيائي يبقى، إجمالاً، ضئيلاً بالمقارنة مع الاستخدامات الأخرى، وبخاصة لإنتاج الأغذية.

إلى جانب إعانات الإنتاج الزراعي القائمة منذ أمد بعيد، تسهم في تحويل الأراضي والمحاصيل المنتجة بعيداً عن الإنتاج أو الاستهلاك الغذائي إلى إنتاج الوقود الأحفوري.

#### دال - قيود الإنتاج الزراعي في البلدان النامية

١٥- ثمة أسباب هيكلية طويلة الأجل أقل وضوحاً للأزمة الغذائية العالمية تتسم بنفس القدر من الأهمية، وقد أدت بالفعل إلى التسبب في حدوث هذا التأثير الخطير على مدى توافر الأغذية. وهذه العوامل الهيكلية تأسس أساساً جانب العرض - ولا سيما الصعوبات التي تواجهها بلدان نامية عديدة في زيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعيين لتلبية الاستهلاك الغذائي المحلي ومن أجل التجارة الدولية. ولأسباب هذه الأزمة في الإنتاج آثار عميقة على الأمن الغذائي (والحد من الفقر) من حيث الإنتاج والاستهلاك والتجارة في البلدان النامية. وتنبع هذه المشاكل إلى حد كبير من التوترات المتأصلة التي يكمن سببها في النظر إلى قطاعي الزراعة والأغذية نظرةً تعتبر أنهما يختلفان عن أي قطاع اقتصادي آخر. وتثير هذه التوترات مشاكل مهمة على صعيد السياسات العامة، وهي مشاكل ينبغي معالجتها بطريقة متوازنة كي يتسنى معالجة العوامل التي ساهمت في حدوث الأزمة الراهنة، وذلك خدمةً لمصلحة جميع المتضررين.

١٦- ويتمثل العامل الأساسي الذي يكمن وراء النقص في الإمدادات في أن الإنتاجية الزراعية، ولا سيما في العقدين الأخيرين، كانت متدنية نسبياً في البلدان النامية بل ظلت تتناقص في العديد من أقل البلدان نمواً - وهو ما يدل على إهمال طال أمده للقطاع الزراعي. فقد أظهر متوسط الإنتاجية الزراعية السنوية في أقل البلدان نمواً (إذا ما قيست بإجمالي إنتاج العوامل (الأرض والعمالة)) بين عامي ١٩٦١ و ٢٠٠٣ تراجعاً نسبته ٠,١ في المائة، مقابل نحو ٠,٦ في المائة فقط في حالة البلدان النامية<sup>(١٥)</sup>. وفي أقل البلدان نمواً والبلدان الأفريقية، خلقت هذه المعدلات المتدنية في النمو الزراعي آثاراً سلبية مهمة على النمو الاقتصادي والحد من الفقر. إلا أنه حتى في بلدان نامية كبرى سريعة النمو مثل الهند، لا يزال كثير من المزارعين يعيشون معيشة كفاف فقط.

---

Shenggen Fan, 2008, "How to promote agricultural growth in LDCs through (١٥) productive investment?" Background paper for UNCTAD's Least Developed Countries .Report 2008

١٧- ومستويات الإنتاجية الزراعية، وبالتالي الناتج، متدنية لعدد من الأسباب من بينها تقلص المتاح من الأراضي الصالحة للزراعة وتدني الإنتاجية من حيث غلة المحاصيل. ففي العديد من البلدان النامية الكثيرة السكان وكذلك في أقل البلدان نمواً، تنقلص الأراضي المتاحة للصالح للزراعة، ويعود ذلك في كثير من الأحيان إلى زحف الحواضر على الأراضي الزراعية. ويتناقص متوسط حجم المزارع، ويتزايد عدد المزارعين الذين يشتغلون في أراضٍ هشة إيكولوجياً. وبسبب النمو السكاني وفقدان الأراضي الصالحة للزراعة، انخفض متوسط حجم المزارع في الصين وبنغلاديش، على سبيل المثال، من نحو ١,٥ هكتار في السبعينات من القرن الماضي إلى ما يعادل بالكاد ٠,٥ هكتار في الوقت الراهن؛ وفي إثيوبيا وملاوي، انخفض من ١,٢ هكتار إلى ٠,٨ هكتار في التسعينات من القرن الماضي<sup>(١٦)</sup>. وزاد النقص في خدمات المياه والكهرباء في البلدان الفقيرة من ببطء عملية توفير الإمدادات. وأضحى الحصول على مياه الري، فضلاً عن نقص الاستثمار في التنمية الزراعية، بما في ذلك البحث والتطوير، مشكلة كبيرة في بعض البلدان، مما قلص أكثر فأكثر إمكانات الإنتاج الزراعي ومردودية الأراضي/غلة المحاصيل. وفي معظم المناطق التي بلغت بالفعل مستويات عالية من الإنتاج والتجارة، تنمو غلة المحاصيل ببطء شديد. وزادت غلة المحاصيل من الحبوب الرئيسية في البلدان النامية بين الستينات والثمانينات من القرن الماضي بنسبة تتراوح بين ٣ و٦ في المائة سنوياً. غير أن هذا النمو السنوي تراجع الآن إلى ما بين ١ و٢ في المائة<sup>(١٧)</sup>. وبالإضافة إلى ذلك، فقد سرّع تغير المناخ هذا المنحى وسيواصل تسريعه. فعلى سبيل المثال، أدى ارتفاع منسوب مياه البحار بسبب تغير المناخ إلى تفاقم معضلة انخفاض وتناقص الإنتاج والإنتاجية في قطاعي الزراعة والأغذية (بل إنه يهددهما بالانقراض) في الدول الجزرية الصغيرة المنخفضة.

١٨- ومما زاد من حدة تدني الإنتاجية الزراعية حدوث فشل بنوي في استراتيجية التنمية - يتمثل في نقص الاستثمار العام والخاص في القطاع الريفي وقطاع السلع الزراعية، علماً بأن هذا الاستثمار يشكل شرطاً أساسياً وحافزاً مهماً للتنمية الزراعية والإنتاج الغذائي في البلدان النامية. وتكمن المفارقة في أن أشد القطاعات الاقتصادية

(١٦) The new face of hunger, *The Economist*, 17 April 2008

(١٧) المرجع نفسه.

حساسية من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية قد حصل على الدعم الأدنى محلياً ودولياً. ففي العديد من البلدان النامية، لا يحظى قطاع الزراعة إلا بدعم محدود على صعيد الميزانية الحكومية والاستثمار المحلي، رغم أنه في كثير من الأحيان من بين أكبر القطاعات إسهاماً في الناتج المحلي الإجمالي وفي خلق فرص العمل. وعلى النقيض من ذلك، أصبح بلد مثل فييت نام، يُعتبر الزراعة أولوية من أولويات التنمية، يشكل قوةً زراعية.

١٩- ومن بين العوامل المهمة التي تكمن وراء هذا النقص في الاستثمار أيضاً ما يتمثل في برامج التكييف الميكلي التي شجعت سياسة التقشف المالي وأهملت أو أضعفت دور تدابير الدعم المؤسسي الرئيسية، بما في ذلك مجالس التسويق وخدمات الإرشاد الزراعي المدعومة من الدولة والإعانات التي تقدمها الدولة لمدخلات زراعية (من قبيل البذور ومبيدات الآفات ومبيدات الأعشاب والأسمدة) وصناديق تثبيت أسعار السلع الزراعية (مثل البن أو الشاي أو الكاكاو أو القطن أو التبغ) والمحاصيل الغذائية الأساسية مثل القمح أو الذرة، وذلك دون توفير أي بدائل تتوفر لها مقومات الاستمرار - وهذا مصدر قلق أثير في تقارير الأونكتاد<sup>(١٨)</sup>. وبالتالي فإن أثر النقص العام في الاستثمار في قطاع الزراعة قد تفاقم من جراء الفشل غير المفاجئ للسوق في توفير فوائد تدرج في فئة المنافع العامة كانت توفرها سابقاً مجالس التسويق المحلية أو الوطنية وغيرها من الوكالات الوسيطة. وزاد من حدة الآثار السلبية على تكاليف المزارعين نقص الاستثمار في الهياكل الأساسية (شبكات الاتصالات والري والنقل) اللازمة لتوزيع المنتجات الزراعية، وتعزيز حقوق الملكية الفكرية فيما يتعلق بأصناف النباتات وتكنولوجيات البذور الجديدة. وعلاوة على ذلك، قد يكون الأمر الذي تسبب في تدهور الأوضاع في بعض الأحيان فيما يخص المحاصيل الغذائية هو أن المنتجين في المناطق الريفية تحولوا عن زراعة المحاصيل التي كانت في وقت ما تشكل الغذاء الأساسي للسكان المحليين إلى المحاصيل النقدية الأعلى قيمة الموجهة إلى أسواق البلدان المتقدمة (الورود، والفواكه والخضراوات الدخيلة، والصويا المستخدمة كعلف للمواشي، والتبغ، وما إلى ذلك). ومن جهة أخرى، فإن الأموال المحصّلة من المحاصيل النقدية

(١٨) للاطلاع على التفاصيل، انظر تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٨ الصادر عن الأونكتاد لعام ١٩٩٨.

والمنتجات العضوية في بعض بلدان شرق أفريقيا قد استثمرت في قطاع الإنتاج الغذائي المحلي. وقد تؤدي التفاوتات على صعيد مستويات أسعار الإنتاج النسبية بين المحاصيل الغذائية الأساسية والمحاصيل النقدية، فضلاً عن صعوبات وتكاليف الامتثال لأنظمة الصحة النباتية الخاصة بالمحاصيل النقدية المصدر، إلى تعزيز الحوافز لزراعة المحاصيل الغذائية الأساسية الموجهة للأسواق المحلية، مما سيؤدي إلى حدوث بعض التحول في أنماط الإنتاج.

٢٠- كما يتوقف تحفيز ودعم الإنتاج الزراعي والغذائي على الإيرادات العامة، وذلك بالنظر إلى حالة القلب المرتبطة بها. غير أن المعونة والمساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية في قطاع الزراعة ما برحت تتناقص. ففي الفترة الممتدة بين عامي ١٩٨٠ و ٢٠٠٢، قلصت المؤسسات المتعددة الأطراف الإنفاق على المساعدة الإنمائية الرسمية في المجال الزراعي من ٣,٤ مليار دولار إلى ٠,٥ مليار دولار (تخفيض بلغت نسبته ٨٥ في المائة). وخفضت الجهات المانحة الثنائية الإنفاق من ٢,٨ مليار دولار إلى ١,٧ مليار دولار (تراجع بلغت نسبته ٣٩ في المائة)<sup>(١٩)</sup>. وعلاوة على ذلك، فإن المعونة المقدمة لقطاعات العلوم والتكنولوجيا والابتكار، والتي تشكل عاملاً هاماً لتحسين الإنتاجية الزراعية، لا تمثل إلا جزءاً يسيراً من مجموع المعونة. وتظل المعونة لقطاع البحوث الزراعية غير كافية بتاتا لدعم تحسين الإنتاجية وخدمات الإرشاد الزراعي في معظم البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. فعلى سبيل المثال، لا يُوجّه سوى ٣ في المائة من المعونة المتعلقة بقطاعات العلوم والتكنولوجيا والابتكار إلى مجال البحوث الزراعية في أقل البلدان نمواً، ولا يُرصد سوى ٢ في المائة و ١ في المائة، على التوالي، للتعليم والتدريب الزراعيين وللإرشاد الزراعي<sup>(٢٠)</sup>. وبالتالي فإن من الضروري جداً كفاءة زيادة واستمرار تدفقات المعونة إلى القطاعات الإنتاجية، بما في ذلك الزراعة، في إطار المعونة لأغراض التنمية.

٢١- ومن جهة أخرى، كان للمعونة الغذائية العينية أثر سلبي أحياناً على الزراعة في البلدان النامية. ففيما يتعلق بالحبوب، على سبيل المثال، بلغت المعونة الغذائية العينية

Official development assistance to agriculture, Department for International (١٩)

.Development, November 2004

(٢٠) تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠٧، الأونكتاد.

أولاً - طبيعة الأزمة والأسباب الكامنة وراءها

ذروتها في الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠، عندما كان الفائض من الحبوب كبيراً وأسعارها متدنية. وقد خفّض هذا الأسعار بالنسبة لمزارعي البلدان النامية على الصعيد العالمي، حيث إن المعونة الغذائية المقدّمة عينياً بأسعار منخفضة من شأنها أن تتسبب في انخفاض أسعار الأغذية محلياً وأن تشكل بالتالي منبّطاً للإنتاج المحلي للمحاصيل الغذائية المماثلة.

٢٢- وبالإضافة إلى ذلك، كان الاستثمار الأجنبي المباشر في الإنتاج الزراعي في حد ذاته محدوداً جداً حتى الآن - ويدل على ذلك أنه لم يُستثمر سوى ٣٠٠ مليار دولار، أو ما دون ٣ في المائة، من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠٠٥ في قطاع الزراعة والصناعات الغذائية (انظر الجدول أدناه). والواقع أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتركز عادة في مجالي التجهيز والتسويق. غير أن الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي في المحاصيل النقدية ما برح يتسم بالأهمية. وبصفة عامة، ازداد عجز الاستثمار بازدياد كثافة رؤوس الأموال اللازمة للصناعات الزراعية والغذائية.

الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الزراعة والحراثة وصيد الأسماك<sup>(أ)</sup>  
والأغذية والمشروبات<sup>(ب)</sup>

(مليارات الدولارات وبالنسبة المئوية)

المنطقة	التدفقات الداخلة		التدفقات الخارجة		رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر	
	١٩٩١	٢٠٠٥	١٩٩١	٢٠٠٥	١٩٩٠	٢٠٠٥
العالم	٧,٨	١٨,٠	١٢,٩	٢٢,٩	٨١,٤	٢٩٠,٩
	(٤,٣٪)	(٢,٤٪)	(٥,٩٪)	(٣,٠٪)	(٤,٦٪)	(٢,٩٪)
الاقتصادات المتقدمة	٤,٨	٩,٨	١٢,٧	٢٢,٥	٦٧,٤	٢٣٠,٧
	(٣,٣٪)	(١,٩٪)	(٦,٠٪)	(٣,٢٪)	(٤,٧٪)	(٣,١٪)
الاقتصادات النامية	٣,٠	٧,٣	٠,٣	٠,٣	١٤,١	٤٨,٦
	(٨,٤٪)	(٣,٤٪)	(٤,٨٪)	(٠,٦٪)	(٤,٢٪)	(٢,١٪)
جنوب شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة	..	٠,٩	..	٠,٠٥	..	١١,٦
	..	(٣,٢٪)	..	..	..	(٥,٩٪)
	..	..	..	..	..	..
	..	..	..	..	..	..

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٧، في الصفحات ٢٢٥-٢٢٨ من النص الإنكليزي.

(أ) يشمل الصيد البري.

(ب) تشمل التبغ.

ملاحظة: الأرقام الواردة بين قوسين تدل على حصة هذه الصناعات في مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر في جميع الصناعات.

٢٣- وقد شكلت الإعانات الطويلة الأمد للصادرات الزراعية وسياسات الدعم المحلية في البلدان المتقدمة أحد أهم العقبات أمام تنمية قطاع الزراعة في البلدان النامية. وتشير التحليلات الكمية والأدلة المستقاة من دراسات الحالات التي أجرتها منظمة الفاو والأونكتاد إلى أن للإعانات الزراعية في البلدان المتقدمة صلة بالازدياد السريع للواردات الغذائية وتراجع الإنتاج الزراعي في البلدان النامية. وترزح البلدان النامية التي حررت قطاعها الزراعي بسرعة مفرطة أو أكثر من اللازم تحت ضغط إغراق البلدان المتقدمة لأسواقها بالصادرات الغذائية المنخفضة التكلفة والمدعومة بالإعانات. وقد أضعف هذا الأمر الإنتاج الموجه للأسواق المحلية وللصادرات، فحد من قدرات المزارعين على تلبية العرض الذي تتطلبه الأزمة الراهنة. والواقع أنه خلال السنوات العشرين الماضية تحولت بلدان نامية عديدة، ولا سيما بلدان من أقل البلدان نمواً، بعد أن كانت تمثل تقليدياً مُصدرة للأغذية، إلى بلدان مستوردة صافية للمنتجات الغذائية. وتظهر البيانات الخاصة بعام ٢٠٠٦ الصادرة مؤخراً أن ما متوسطه ٢٠ في المائة مما تستهلكه أقل البلدان نمواً مستورد، وأن هذه الحصة تبلغ مستوى أعلى بكثير في بعض البلدان (مثلاً، ٦٧ في المائة في ليسوتو و٨٢ في المائة في غامبيا و٣٢ في المائة في موريتانيا و٣١ في المائة في ملاوي).

#### هاء - القواعد التجارية المتعددة الأطراف

٢٤- إن للقواعد التجارية المتعددة الأطراف دوراً مهماً في التأثير في الأمن الغذائي. وفي إطار منظمة التجارة العالمية، تسمح هذه القواعد حتى الآن بتقديم الإعانات للقطاع الزراعي (وهي ممنوعة في معظم الحالات في القطاع الصناعي). كما تسمح بالإعانات غير المباشرة للصادرات من خلال ائتمانات التصدير والمؤسسات التجارية التابعة للدولة والمعونة الغذائية. ويتبين في كثير من الأحيان أن هذه الأخيرة تأتي مدفوعة بالعرض وليس بالطلب، الأمر الذي يفرض ضغوطاً على المنتجين المحليين في أشد البلدان فقراً. كما أن بعض البلدان النامية (وهي في معظمها تخضع لبرامج التكييف الهيكلي) تعتمد معدلات متدنية من التعريفات الزراعية المثبتة (الحد الأقصى للمستويات المسموح بها)، مما يجد من الفرص المتاحة لها لحماية وزيادة إنتاجها (انظر الجدول أدناه). وهذا يفسر جزئياً لماذا تُترك المنتجون في البلدان النامية بلا حماية في مواجهة الواردات المدعومة "التي تغرق أسواقها" ولماذا عانى الإنتاج الزراعي في هذه البلدان نكسات لم يقدر على التعافي منها بسرعة.

أولاً - طبيعة الأزمة والأسباب الكامنة وراءها

معدلات التعريفات الجمركية المثبتة والتعريفات المطبقة  
على أساس شرط الدولة الأولى بالرعاية

مطبقة	مثبتة	
(%)	(%)	الزراعة
٣٤	٣٨	البلدان المتقدمة النمو
٢٥	٦١	البلدان النامية

المصدر: حسابات الأونكتاد استناداً إلى نظام التحليلات والمعلومات التجارية وبيانات منظمة التجارة العالمية.

٢٥- ويتمثل الدرس المستخلص على ما يبدو في أن المعايير الاستراتيجية للتعريفات الزراعية يمكن أن تكون مهمة بالنسبة لتشجيع الإنتاج المحلي للمحاصيل الغذائية. وعليه، فإن أمام العديد من البلدان النامية التي تحافظ على معدلات أعلى من التعريفات المثبتة فرصة لتكثيف أسعارها المحلية إلى حد ما عندما تتقلب الأسعار العالمية وذلك بتخفيض التعريفات المطبقة، وبالتالي الاستفادة من مرونة أدوات التعريفات الجمركية. وقد اعترف أعضاء منظمة التجارة العالمية، في الاتفاقات المؤقتة في إطار جولة الدوحة، بالمصلحة الوقائية الكامنة في الاحتفاظ بإمكانية زيادة التعريفات على المنتجات التي تكتسي أهمية بالنسبة للأمن الغذائي وأمن مصادر الرزق والتنمية الريفية.

واو - المنافسة العادلة

٢٦- لقد ساهمت هياكل السوق المتسمة باحتكار الباعة أو احتكار المشترين وعمليات الاندماج والتحالفات الاستراتيجية في قطاع الصناعات الغذائية في ارتفاع أسعار المدخلات الزراعية وكذلك في كون المزارعين في البلدان النامية يحصلون على جزء ضئيل نسبياً من أسعار بيع منتجاتهم بالتجزئة، مما يُضعف حوافز الربح التي كان من شأنها تحسين الإنتاج الغذائي في البلدان النامية. فقد أشارت التقديرات، على سبيل المثال، إلى أن شركتين تحوزان ما نسبته ٦٥ في المائة و ٤٤ في المائة، على التوالي، من الأسواق العالمية لبذور الذرة والصويا؛ وأن تسيطر ست شركات تتحكم في ٧٥ إلى ٨٠ في المائة من السوق العالمية لمبيدات الآفات؛ وأن خمس شركات تتحكم في أكثر من ٨٠ في المائة من تجارة الموز العالمية، مع وجود نزعة نحو التكامل العمودي على امتداد سلسلة الإمدادات في هذا القطاع، كما هو الحال في عدة قطاعات أخرى في مجال الصناعات الغذائية؛ وتشكل مبيعات أكبر ٣٠ شركة لبيع الأغذية بالتجزئة ثلث

مجموع مبيعات البقول عالمياً<sup>(٢١)</sup>. وتتعلق هذه الأرقام بالسوق العالمية، ولكن التركيز يكون أعلى نسبياً في بعض الأحيان فيما يخص مختلف المدخلات الزراعية أو الغذائية أو مختلف المنتجات الغذائية في البلدان النامية. وقد يسّر هذا التركيز مجموعة من الممارسات المانعة للمنافسة في هذه الأسواق فيما يتعلق بالمزارعين ومجهزي الأغذية والمستهلكين، بما في ذلك إساءة استعمال مركز الهيمنة وإساءة استعمال التبعية الاقتصادية والكارتلات والعطاءات التواطئية<sup>(٢٢)</sup>. فالكارتلات الدولية التي تؤثر في أسواق الصناعات الغذائية في البلدان النامية، على سبيل المثال، قد شملت الفيتامينات (المدججة في الأغذية وعلف الحيوانات) والليسين (المضاف إلى علف الحيوانات) وحمض السيتريك (المضاف إلى الأغذية وعلف الحيوانات) وفركتوز الذرة (وهي مادة محلية تُستخدم في صناعات الأغذية والمشروبات)<sup>(٢٣)</sup>.

٢٧- كما أن التركيز قد يسّر ممارسة قوة المشتري إلى درجة أثرت سلباً على قدرة قطاع الزراعة على البقاء والاستمرار<sup>(٢٤)</sup>. ومن جهة، مارس مجهزو الأغذية أو تجار

---

(٢١) انظر Actionaid International, Power hungry – six reasons to regulate global food corporations, 2005.

(٢٢) انظر تقرير الأونكتاد، شروط الدخول إلى الأسواق وتأثيرها في القدرة التنافسية للبلدان النامية وصادراتها من السلع والخدمات: شبكات التوزيع الكبيرة، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً (TD/B/COM.1/EM.23/2) وانظر أيضاً تقرير اجتماع الخبراء بشأن الموضوع نفسه (TD/B/COM.1/66)؛ Actionaid International, Power hungry – six reasons to regulate global food corporations, 2005; and Traidcraft, Rebalancing the supply chain: buyer power, commodities and competition policy, 2008.

(٢٣) أشارت التقديرات إلى أنه، وكنتيجة لاحتكار كارتل الفيتامينات، تجاوز مجموع ما أدته أربعة بلدان نامية من الرسوم الزائدة خلال الفترة ١٩٨٩-١٩٩٩ مبلغ ١٠٠ مليون دولار وتجاوزت تلك الرسوم الزائدة التي دفعتها ستة بلدان نامية أخرى ٥٠ مليون دولار. انظر منظمة التجارة العالمية، الفريق العامل المعني بالتفاعل بين التجارة وسياسة المنافسة - دراسة بشأن المسائل المتصلة بإطار محتمل متعدد الأطراف بشأن سياسة المنافسة، WT/WGTCP/W/228. غير أن بلداً نامياً واحداً، وهو البرازيل، اتخذ إجراءات إنفاذ ضد هذا الكارتل، ولم يواجه أي كارتل آخر تحدياً من جانب أي بلد نام آخر.

(٢٤) انظر الأونكتاد، Actionaid, and Traidcraft op، مرجع سابق.

السلع بالجملة أو المحلات التجارية الكبرى التي تتعامل مباشرة مع المنتجين في البلدان النامية ضغطاً قوياً لتخفيض الأسعار المعروضة على مزارعي البلدان النامية مقابل منتجاتهم، مع فرض شروط شديدة الصرامة. ومن جهة أخرى، تمارس شركات المحلات التجارية الكبرى (التي تتوسع أيضاً بشكل دينامي في البلدان النامية) قوة المشتري على الوسطاء الذين يزودونها بالبضائع من أجل تخفيض الأسعار وفرض مجموعة كبيرة من الشروط غير العادلة - مع ما يترتب على ذلك من أثر الانخفاضات المتتالية على امتداد سلسلة الإمداد، وبذلك، وفي نهاية المطاف تنتقل الضغوط المتعلقة بالأسعار والمخاطر على حد سواء إلى مزارعي البلدان النامية. غير أن أي مكاسب محققة من حيث التكلفة كنتيجة لهذه الممارسات غير العادلة في مجال الشراء لم تصل بالضرورة إلى المستهلكين - بل على العكس من ذلك، قد تحد قوة المشتري من المنافسة على صعيد البيع بالتجزئة، فتيسر بعض الممارسات من قبيل التمييز<sup>(٢٥)</sup>. وقد أثارت الأزمة الغذائية الراهنة بالفعل هواجس في أوروبا بشأن سير عمل سلاسل الإمدادات الغذائية (مع تركيز خاص على المحلات التجارية الكبرى)، إذ توجد أدلة على أن معدلات ارتفاع الأسعار لا تتماشى مع تكاليف المواد الأولية<sup>(٢٦)</sup>.

---

(٢٥) انظر OECD, *Buying Power of Multiproduct Retailers*, 1998.

(٢٦) انظر "Belgium plans probe as public takes *frite* over the price of chips",

.*Financial Times*, 22 May 2008



## ثانياً - معالجة المسائل الحرجة المتصلة بالسياسات وتعزيز الأمن الغذائي ومساهمة الأونكتاد

٢٨- بالنظر إلى حِدَّة الأزمة الغذائية وطابعها العالمي، اتخذ الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي - مون إجراءات فورية وأنشأ فرقة عمل رفيعة المستوى معنية بالأزمة الغذائية العالمية لتعبئة جهود الأمم المتحدة فيما يتعلق بمعالجة المسألة (انظر الإطار الوارد أدناه). وسيكتمل هذا النهج المعتمد على نطاق المنظومة جهوداً دولية ووطنية أخرى ترمي إلى مناقشة الأسباب الجذرية للأزمة وتشجيع الأخذ بنهج مستدامة لحلها.

٢٩- وفي اتفاق أكر<sup>(٢٧)</sup>، الذي اعتمد في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، أحاطت الدول الأعضاء في الأونكتاد علماً بالأزمة الغذائية العالمية وطلبت من الأونكتاد المساهمة في تخفيف وطأها في نطاق مجالات عمله فيما يتعلق بالسلع الأساسية والتجارة والاستثمار. وشددت على ضرورة معالجة آثار أسعار الطاقة والغذاء المتقلبة وكفالة وجود توازن صحيح بين الأمن الغذائي والهواجس المتصلة بالطاقة. وأعربت بعض البلدان النامية عن هواجسها فيما يتعلق بإخفاقات الأسواق ومدى كفاءة عمل الأسواق، وضرورة تحسين الحوار بين البلدان المستوردة للأغذية والبلدان المصدرة لها بغية تقليص وتثبيت أسعار الأغذية العالمية. كما رحبت بقرار الأمين العام للأمم المتحدة بأن ينشئ على الفور فرقة عمل ذات صلاحيات واسعة لمعالجة الأزمة الغذائية الراهنة وتأثيرها على الفقر والتحديات المتصلة بالأمن الغذائي على المدى الطويل.

---

(٢٧) TD/L.414 (الفقرات ٥١ و٧٩ و٨٣).

**فرقة العمل الرفيعة المستوى التابعة للأمم المتحدة  
والمعنية بالأزمة الغذائية العالمية:**

**الاختصاصات**

"يتمثل هدف فرقة العمل الرفيعة المستوى في ضمان التفاهم والعمل الشاملين والمنسقين في التصدي للتحديات المباشرة والطويلة الأجل فيما يتعلق بالغذاء.

وستشمل المهام الرئيسية المنوطة بفرقة العمل الرفيعة المستوى:

- إسداء المشورة إلى الأمين العام بخصوص السبل المناسبة لمواجهة التحديات الغذائية العالمية؛
- مناقشة إطار إجمالي شامل متنسق ومنسق للعمل يشمل مجموعة من استراتيجيات العمل الفوري والطويل الأجل، والموافقة عليه؛
- تحقيق توافق واسع في الآراء، بما في ذلك مع الحكومات والفاعلين الخارجيين الرئيسيين، بشأن الإطار والسبيل المقترح لتحقيق التقدم؛
- كفاءة التنفيذ المنسق للإطار وللأنشطة المتصلة به؛
- تشجيع التبادل المنسق والمنسق للرسائل والمعلومات".

٣٠- ومن الواضح أنه يلزم توفر سبل للمواجهة قصيرة وطويلة الأجل لتخفيف وطأة الأزمة الغذائية حالياً ومنع وقوعها مرة أخرى في المستقبل. غير أنه ينبغي الإشارة إلى أنه قد توجد أوجه تضارب خاصة بين هذه الأشكال المختلفة من مواجهة الأزمة. ويمكن لمنظور الأونكتاد للتجارة والاستثمار الذي يتوخى تحقيق التنمية أن يساعد في توجيه الشراكة التي تدعو الحاجة إلى وجودها بين الحكومات ومختلف الجهات صاحبة المصلحة من أجل معالجة مكمّن التوتر الحتمي في أداء المهمة المعقدة المتمثلة في تقديم الإغاثة الغذائية الطارئة دون تدمير قدرة المجتمعات المحلية على تأمين انتعاج سبيل للتنمية المستدامة في المدى الطويل. وعلى أساس التحليل الشامل والمتوازن، يمكن للأونكتاد أن يُجري مداورات حكومية دولية ويحقق التوافق بين الحكومات بشأن

السياسات والتدابير المناسبة وأن يسدي المشورة في مجال السياسات وينجز مشاريع ملموسة، فيساعد بذلك على تعزيز إمكانية تعميم الحصول بطريقة أفضل على الغذاء من خلال تدابير تعزز إيجابياً التفاعل بين التجارة والاستثمار والبيئة وقطاع السلع الأساسية والسياسات والاستراتيجيات الزراعية. فضمان الأمن الغذائي هو مسألة تتعلق بالتجارة والتنمية بقدر ما تتعلق بالإنتاجية الزراعية.

٣١- ويمكن النظر في اتخاذ تدابير لمعالجة المسائل الحرجة المتصلة بالسياسات والتي تكمن وراء العوامل المسببة التي تؤدي إلى تفاقم الأزمة الغذائية. وينبغي اتخاذ هذه التدابير ضمن الإطار الشامل للعمل تحت إشراف فرقة العمل الرفيعة المستوى التابعة للأمم المتحدة والمعنية بالأزمة الغذائية العالمية وبالتعاون الوثيق مع الفاو والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات. ويلزم اتباع نهج متكامل وشامل في معالجة العوامل البنوية التي تكمن وراء الأزمة.

#### ألف - سياسات استيراد الأغذية

##### قضية السياسات

٣٢- يجري اتخاذ تدابير المساعدة الإنسانية والمساعدة الطارئة من قبل منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) وبرنامج الأغذية العالمي وغيرها من الهيئات بدعم من المجتمع الدولي لمساعدة البلدان المتضررة على كفاءة إمداد السكان المحتاجين، ولا سيما الفقراء، بالأغذية الضرورية على نحو مستمر. ويتعين على المجتمع الدولي أن يواصل دعم هذه الإمدادات الغذائية الطارئة.

٣٣- ويمكن أيضاً النظر في اتخاذ تدابير إضافية لضمان الحصول على الإمدادات الغذائية وإيصالها بتكلفة ميسورة. كما يمكن تنفيذ تلك التدابير من خلال دعم الحكومات في سياسات وممارسات استيراد الأغذية. ويمكن للبلدان النامية التي تعاني من حالات نقص في الأغذية الأساسية (مثل الأرز أو القمح) التي تُستهلك على نطاق واسع (ولكنها لا تُزرع محلياً أو بالكميات الكافية) ويتعين استيرادها بأسعار مرتفعة أن تنظر في اتخاذ إجراءات لخفض تكاليف معاملات استيراد الأغذية وذلك بجلبها مباشرة من البلدان المنتجة.

مساهمة الأونكتاد

٣٤- بإمكان الأونكتاد أن يساعد البلدان النامية، ولا سيما المستوردة الصافية للأغذية، التي تواجه صعوبات في استيراد المواد الغذائية على أسس تنافسية لإطعام سكانها. ففي عام ١٩٨٨، استهل الأونكتاد مشروعاً للتعاون التقني عنوانه "إدارة الواردات وسياسات السلع الغذائية" استمر حتى عام ١٩٩٢. وقد تمثلت أهدافه العريضة في مساعدة البلدان النامية المستوردة للأغذية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، على تحسين سياساتها العامة لاستيراد الأغذية في سياق خطط غذائية وطنية، وعلى تقليص تكاليف استيراد الأغذية بالعملات الأجنبية، وذلك بطرق من بينها تنويع مصادر الإمداد. وكانت لذلك المشروع صلة وثيقة بمشروع للأونكتاد يتعلق بشراء الواردات من السلع الغذائية وقد نُفذ أيضاً خلال الفترة نفسها.

٣٥- ودعماً لجهود الأمم المتحدة الرامية إلى مساعدة البلدان المتضررة على مواجهة الأزمة الغذائية العالمية الراهنة، يُعد الأونكتاد مشروعاً جديداً لمساعدة البلدان النامية في صياغة وتنفيذ سياسات لاستيراد السلع الغذائية. وينقسم هدف المشروع إلى شقين. أولاً، سيجاول تعزيز قدرة البلدان النامية على إنجاز عمليات تجارية لشراء الأغذية، مباشرة من مصدرها على سبيل المثال. ثانياً، سيساعد البلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية في وضع إجراءات محسنة لتقليص تكاليف المعاملات بشكل مباشر، بما فيها تلك المتعلقة بتمويل الواردات. وستكون البلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية هي الجهات الرئيسية المستفيدة من أنشطة المشروع التي يلتمس الأونكتاد تمويلها من الجهات المانحة.

٣٦- وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تنظر بعض البلدان النامية التي هي مستوردة صافية للأغذية في مسألة صياغة اتفاقات أو ترتيبات طويلة الأجل لشراء الأغذية مع البلدان المصدرة الصافية للأغذية أو مؤسسات أعمال مصدرة للأغذية وذلك من أجل كفاءة توفر أسعار مواتية (ضماناً للقدرة على تحمّل التكلفة) والكمية المناسبة (ضماناً لمستويات عرض مؤكدة). ويمكن وضع هذه الترتيبات بين البلدان وداخلها على حد سواء. غير أن المعارف والخبرات في مجال استراتيجيات شراء الأغذية معدومة أو ضعيفة في كثير من الأحيان في بلدان نامية عديدة. وقد تفاقم هذا العجز عندما قامت بلدان نامية عديدة بحلّ مجالسها التسويقية والزراعية، ففقدت معارف وخبرات مهمة في مجال استراتيجيات الإنتاج الغذائي المحلي وشراء الأغذية. وقد يتسم التفاوض بشأن ترتيبات شراء الأغذية وتنفيذها بالتعقيد والصعوبة. ويمكن للأونكتاد أن يقدم المساعدة

الاستشارية والدعم في مجال بناء القدرات لصالح البلدان النامية التي تود وضع ترتيبات من هذا القبيل لشراء الأغذية على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية.

باء - موازنة التعارض القائم بين الحصول على الأغذية بشكل عاجل وبطريقة مستدامة

#### قضية السياسات

٣٧- لا بد من اتباع نهج مستدام لتحقيق الأمن الغذائي في البلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية والمصدرة الصافية لها على حد سواء من أجل بناء القدرات المحلية في مجال الإنتاج الغذائي الزراعي بغية تلبية الاحتياجات الغذائية المحلية في الحاضر والمستقبل ومن أجل التصدير أيضاً. ودعماً لهذه الاستراتيجية الإنمائية، من المهم اعتماد نهج مستنير فيما يتعلق بالإغاثة الطارئة القصيرة الأجل لا يعيق النهج الهيكلي الأطول أجلاً لتحقيق الأمن الغذائي.

٣٨- والمعونة الغذائية أداة ضرورية لتوفير الإغاثة الطارئة للسكان الجياع و/أو المتضورين جوعاً ولكنها تجلب معها تعقيداتها الخاصة بها. وقد انصب معظم النقاش بين الجهات المانحة للمعونة الغذائية والبلدان المتلقية لها على أفضل السبل لضمان وصول المعونة إلى من يحتاجون إليها بالفعل؛ والسبل لضمان ألا تضر هذه المعونة بالإنتاج المحلي - ولا سيما بمصادر رزق المزارعين الفقراء - في البلدان التي تتلقاها وألا تؤدي أيضاً إلى تشويه التجارة، خصوصاً بتعريضها للخطر الصادرات من الموردين المنافسين؛ كما ينبغي ضمان ألا تُستعمل المعونة للاستيلاء على أسواق جديدة؛ وأن تستجيب حقاً للطلب؛ وألا تكون بمثابة تخلص من الفائض في البلدان المانحة؛ وألا تمكن البلدان من الالتفاف على التزاماتها فيما يتعلق بدعم الصادرات. وينبغي اتباع نهج مناسب لكفالة أن يكون الحصول على الأغذية بشكل عاجل والحصول عليها بطريقة مستدامة أمرين متوافقين.

٣٩- وينبغي صياغة سياسات المعونة الغذائية وتوزيع تلك المعونة بطريقة لا تقوض أو تثبط الإنتاج المحلي للأغذية. وهذه معضلة عسيرة على صعيد السياسات ليس من اليسير حلها - فهي تتطلب تحليلاً معمقاً للعوامل الهيكلية وإمكانات الإنتاجية الزراعية والموارد والمؤسسات اللازمة لدعم تنمية القطاع الزراعي على المدى الطويل، مع الاستجابة في الوقت نفسه للاحتياجات الإنسانية العاجلة. وعلاوة على ذلك، هناك محاولة لضبط المعونة الغذائية كجزء من إصلاحات القطاع الزراعي في إطار مفاوضات جولة الدوحة. وكما ذكر آنفاً، فإن الائتمانات التي توفرها البلدان المتقدمة لصادرات

المنتجات الزراعية قد أثرت تأثيراً سلبياً أيضاً على قدرة المنتجين في البلدان النامية على المنافسة العادلة في أسواقهم هم وكذلك في السوق الدولية. وفي هذا الصدد أيضاً، هناك محاولات لتعزيز الضوابط المتعددة الأطراف.

#### مساهمة الأونكتاد

٤٠ - يمكن للأونكتاد أن يقدم إلى البلدان النامية الدعم من حيث المشورة وبناء القدرات في موازنة التضارب القائم بين الحصول على المعونة العاجلة واعتبارات ضمان الأمن الغذائي على المدى الطويل. فمن خلال عمله في مجال وضع سياسات السلع الزراعية، على سبيل المثال، ساعد الأونكتاد البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية في تصميم سياسات واستراتيجيات خاصة بهذه السلع لدعم الإنتاج الزراعي، بما في ذلك إنتاج المحاصيل الغذائية، لأغراض الاستهلاك المحلي والتصدير. وفي السنوات الأخيرة، ركز عمل الأونكتاد على سياسات السلع الأساسية التي من شأنها أن تساعد في ترويج الأهداف الإنمائية للألفية وفي الحد من الفقر المدقع. واعتماداً على هذه التجربة والخبرة، يمكن للأونكتاد أن يساعد البلدان النامية والموفرين الرئيسيين للمعونة الغذائية فيما يتعلق بممارسات إدارة المعونة الغذائية الطارئة التي تستجيب للاحتياجات الغذائية في حالات الطوارئ دون أن تشبث الإنتاج الغذائي المحلي أو تنمية قطاع الزراعة والسلع الأوسع نطاقاً.

#### جيم - سياسات السلع الغذائية الزراعية والتنمية

##### قضية السياسات

٤١ - لقد أبرزت الأزمة الغذائية ضرورة استعراض الدعم المقدم لتنمية قطاع الزراعة والأغذية في البلدان النامية وتعزيزه بقدر كبير. وفي الأجل المتوسط إلى الطويل، يُنتظر أن تجلب أسعار الغذاء الأعلى مستوى مكاسب للتنمية الزراعية والتجارة، فتقوي الحوافز لزيادة الإنتاج وترفع مستويات دخل البلدان المصدرة للأغذية وتعزز التنمية الريفية على وجه الخصوص. غير أنه ينبغي، كي تغتنم البلدان النامية هذه الفرص، اعتماد تدابير وطنية ودولية مناسبة لتمكين المزارعين في هذه البلدان من جني عائد كاف من محصولهم. وينبغي أن يكون من بين المكونات المحورية لأي عملية لإنعاش قطاع السلع الأساسية في البلدان النامية التي تعتمد على هذه السلع وجود سياسات واستراتيجيات وخطط لتنمية قطاع السلع الزراعية ككل، على أن ينطوي ذلك على بُعد محلي لزيادة الإنتاج والقدرة التنافسية، وُبعد دولي لتأمين شروط أفضل لتجارة

الصادرات والواردات من السلع. فالسياسات الوطنية والقطاعية لتنمية قطاع السلع إما غير موجودة في كثير من البلدان أو غير ممولة بالقدر الكافي لتنفيذها. وثمة حاجة إلى إجراء تقييمات وطنية (وإقليمية) لوضع السلع الغذائية الزراعية في البلدان واتخاذ خطوات لتعزيز إنتاجها وإنتاجيتها. كما أن هناك في كثير من الأحيان، على الصعيد المحلي في الحكومات في بلدان كثيرة، فصلاً في المهام بين وزارة الزراعة، التي تركز على تنمية الزراعة المحلية، ووزارة التجارة، التي تعالج مسائل التجارة في القطاع الزراعي. وينبغي تعزيز الروابط بين التنمية الزراعية والتجارة على الصعيد الوطني في إطار عملية العولمة الحالية بغية معالجة ملف الزراعة بقدر أكبر من الفعالية. وسيكون من المناسب إلقاء نظرة جديدة على نظم التعاون بين المنتجين والمستهلكين لمعالجة الشواغل المشتركة المتصلة بالأمن الغذائي وأسعار الأغذية.

٤٢- وتكتسي الزراعة المستدامة، بما في ذلك ما يخص منها المحاصيل الأساسية، أهمية متزايدة بالنسبة للبلدان النامية. فأشكال الزراعة المستدامة ليست في كثير من الأحيان أكثر إنتاجية فحسب بل إنها ضرورية أيضاً لتكييف الزراعة مع تغير المناخ ولتخفيف وطأته. وعلاوة على ذلك، ثمة طلب كبير على المنتجات الغذائية للزراعة العضوية في سوق الأغذية المجهزة. وبما أن المواد الكيميائية الزراعية محظورة في قطاع الزراعة العضوية، فإن هذا النظام الإنتاجي هو أقل تعرضاً لصدمات أسعار النفط. وهو يشجع الاعتماد على الموارد المحلية والمعارف التقليدية المحلية، مما يقلص احتمال التعرض للصدمات الخارجية بعدة طرق<sup>(٢٨)</sup>.

(٢٨) "التقييم الدولي للمعارف والعلوم والتكنولوجيا الزراعية من أجل التنمية" هو عملية حكومية دولية تحظى بدعم أكثر من ٤٠٠ خبير برعاية كل من الفاو ومرفق البيئة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة واليونسكو والبنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية، وقد أصدرت تقريرها الموجز المعنون "ضرورة التغيير" في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. ويشدد التقرير على أنه "ينبغي أن يغير العالم جذرياً الطريقة التي ينتج بها غذاءه كي يخدم الفقراء والجياع على نحو أفضل إذا أراد أن يواجه النمو السكاني وتغير المناخ ويتفادى التفكك الاجتماعي والانهيار البيئي". وتوصل المؤلفون إلى '١' أن التقدم في القطاع الزراعي قد أتى بمنافع متباينة جداً وبتكلفة اجتماعية وبيئية باهظة؛ '٢' أنه يجب على منتجي الأغذية أن يحاولوا اعتماد "عمليات طبيعية" من قبيل مناوبة المحاصيل واستعمال الأسمدة العضوية. ويدعو المؤلفون إلى زيادة الاهتمام بصغار المزارعين واتباع ممارسات زراعية مستدامة، مع الإشارة تحديداً ومرات عديدة إلى الزراعة العضوية بوصفها أحد الخيارات.

مساهمة الأونكتاد

٤٣- على امتداد السنوات، حلّل الأونكتاد قضايا الإنتاج الزراعي والتجارة بصفة عامة، وفي أقل البلدان نمواً على وجه التحديد. وقد شدد على ضرورة تعزيز تنمية القطاع الزراعي في البلدان النامية لتلبية الاحتياجات الغذائية وتخفيف وطأة الفقر وتمكين البلدان من الاستفادة مما تتمتع به في قطاع الزراعة من مزايا نسبية ومزايا تنافسية لأغراض التجارة والتنوع. وبالتالي يمكن للأونكتاد أن يساعد في تحديد وتنفيذ سياسات سلعية تركز على ضمان إيجاد توازن أفضل بين الإنتاج الغذائي وإنتاج المحاصيل غير الغذائية (المحاصيل النقدية) لأغراض التصدير والاستهلاك المحلي. كما يمكنه أن يحدد العوائق التي تمنع رفع مستوى الأمن الغذائي واتخاذ إجراءات تتوفر لها مقومات الاستمرار للتغلب على هذه العوائق على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية من منظور متكامل يُحسن الاستفادة من الموارد الوطنية ويجمع بين عنصر السوق المحلية والأسواق الدولية.

٤٤- وفي هذا الصدد، سيساعد الأونكتاد في تصميم سياسات وطنية لتنمية قطاع السلع الزراعية تقوم على استراتيجية مبادرة طويلة الأجل لتنمية قطاع السلع الزراعية. وسيطلب هذا الأمر تعزيز القدرات المؤسسية وإقامة روابط خلفية وأمامية وتحسين مشاركة صغار المنتجين في سلاسل القيمة ووضع أطر قانونية وتنظيمية فضلاً عن تشجيع الممارسات الزراعية المستدامة وحماية الاستخدام الفعال للموارد. وستُنسّق الاستراتيجيات الوطنية، عند الاقتضاء، مع جهود التنمية الإقليمية لضمان التآزر فيما بينها. وعلى الصعيد الدولي، وبالنظر إلى خبرة الأونكتاد العريقة في مجال التعاون بين المنتجين والمستهلكين، فيإمكانه أيضاً أن يساعد في تقييم جدوى استعمال هذه النظم لتعزيز الأمن الغذائي العالمي.

دال - القواعد التجارية وقضايا التجارة والسياسات ذات الصلة بالتجارة

قضية السياسات

٤٥- تُعتبر الأغذية والمنتجات الزراعية من السلع الأساسية الخاصة التي لا يمكن معاملتها بالطريقة نفسها التي تُعامل بها سلع أخرى من حيث القواعد التجارية. وتعامل الزراعة، منذ نشوء النظام التجاري المتعدد الأطراف، معاملة خاصة لا يخضع للأنظمة التجارية برمتها. وقد تضمن جدول أعمال جولة الدوحة للمفاوضات المتعددة

الأطراف خفض أو إلغاء التعريفات الزراعية والإعانات الداخلية المخلة بالتجارة وإزالة إعانات التصدير.

٤٦- وقضايا التجارة ذات الصلة بالأمن الغذائي عديدة. وإحدى هذه القضايا هي أن إعانات الصادرات الزراعية الطويلة الأمد وتدابير الدعم المحلية المخلة بالتجارة في البلدان المتقدمة قد أضرت بالتنمية الزراعية في كثير من البلدان النامية ويمكن أن تكون قد عوّقت إجراءات الاستجابة المتعلقة بالعرض في هذه البلدان الأخيرة. وما يجري في الوقت الراهن من ارتفاع في أسعار الأغذية والطلب الكبير عليها يمكن، عن طريق تقليل الحوافز التي تدفع حكومات البلدان المتقدمة إلى تقديم هذه الإعانات أو غيرها من وسائل الدعم، أن يؤدي إلى تيسير خفضها بدرجة كبيرة أو إلى إلغائها في إطار مفاوضات جولة الدوحة<sup>(٢٩)</sup>. وبذلك يمكن إعادة توزيع الموارد المالية المفرج عنها للنهوض بالزراعة في البلدان النامية.

٤٧- وتتصل قضية أخرى من قضايا التجارة باستخدام التعريفات الزراعية في البلدان النامية كأدوات سياسية ترمي إلى تعزيز التنمية الزراعية. وفي مفاوضات الدوحة، سلّمت الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بضرورة مرونة السياسات وأهميتها فيما يتعلق بالتعريفات الزراعية من أجل الأمن الغذائي، وأمن سبل العيش والتنمية الريفية في البلدان النامية. وقد تجلّى ذلك في اقتراح شرط المنتجات الخاصة الذي يتيح للبلدان النامية ألا تخفض التعريفات المثبتة أو أن تخفضها، بدرجة أقل، على المنتجات التي لها أهميتها بالنسبة للأمن الغذائي وأمن سبل العيش والتنمية الريفية. ويتيح لها ذلك الشرط، في الوقت نفسه، المرونة اللازمة لخفض التعريفات المطبقة على الأغذية، حسب الاقتضاء، للتحكم في الإمدادات الغذائية وحالة الأسعار في بلدانها. وتجلى ذلك أيضاً في اقتراح آلية الضمانات الزراعية الخاصة للبلدان النامية التي ستتيح لتلك البلدان زيادة التعريفات بصورة مؤقتة بما يتجاوز المعدلات المثبتة في حالة حدوث طفرة في الاستيراد أو انخفاض الأسعار بصورة غير عادية. وقد أكدت الأزمة الغذائية العالمية الراهنة

(٢٩) من الضروري في الوقت نفسه العمل، بقدر الإمكان، على إلغاء الإعانات المخلة بالتجارة، من خلال، الأخذ بنهج لا يخل بإنتاج الغذاء وتصديره بأسعار ميسورة في الأجل القصير إلى البلدان النامية المستوردة للأغذية.

ضرورة أن يتوافر للبلدان النامية شرط المنتجات الخاصة ذاك وتلك الآلية للضمانات الزراعية الخاصة بصورة فعالة.

٤٨- وتعلق القضية الثالثة بالتدابير التجارية التقييدية التي اتخذها بعض البلدان، أي الضرائب على الصادرات، وفرص حصص للصادرات الغذائية أو حظرها. وتسمح المادة ١١ من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة لعام ١٩٩٤<sup>(٣٠)</sup> بحظر الصادرات أو تقييدها بصورة مؤقتة للحيلولة دون حدوث نقص حاد في المواد الغذائية أو للتخفيف منه، في حين تنص المادة ١٢ من الاتفاق بشأن الزراعة<sup>(٣١)</sup> على أنه عند حظر الصادرات أو تقييدها، ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب لآثار هذه التدابير على الأمن الغذائي للبلدان المستوردة. وهي تحدد، إضافة إلى ذلك، إجراءً خاصاً بالشفافية. ولا تنطبق المادة إلا على البلدان المتقدمة والبلدان النامية التي هي مصدرة صافية للأغذية والتي تُصدّر المنتجات المحددة الخاضعة للقيود. ولا تُنظّم الضرائب على الصادرات تحديداً في إطار اتفاقات منظمة التجارة العالمية، أي أنه لا يمكن للبلدان أن تحدد الضرائب على الصادرات إلا على أساس شرط الدولة الأكثر رعاية. بيد أن بعض البلدان التي انضمت مؤخراً إلى منظمة التجارة العالمية قد أدرجت في بروتوكولات انضمامها التزاماً بإلغاء أو خفض الضرائب على الصادرات فيما يتعلق بمنتجات محددة. وعليه، فإن تلك البلدان المصدرة للأغذية التي استخدمت تدابير تجارية للحد من الصادرات الغذائية حرصاً على الاحتفاظ بالأغذية الأساسية النادرة لتلبية احتياجات سكانها المحليين من الغذاء، يمكنها أن تقوم بذلك في إطار القواعد القائمة لمنظمة التجارة العالمية. إلا أن هذه الإجراءات قد أدت إلى تفاقم العجز في الأسواق الغذائية الدولية وزادت من حدة الأزمة الغذائية. وثمة حاجة إلى أن تنظر البلدان المصدرة للأغذية والبلدان المستوردة لها في وضع ترتيبات تعاون في مجال الغذاء من شأنها أن تلبى احتياجات كلا الطرفين، وبوجه خاص في أوضاع العجز الغذائي و/أو ارتفاع الأسعار. ولا بد من تعزيز التعاون الإقليمي في هذا المجال والتشجيع على إبرام اتفاقات تجارية بين بلدان الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب وتنويع المصادر.

(٣٠) إلغاء القيود الكمية بشكل عام.

(٣١) ضوابط حظر الصادرات وتقييدها.

٤٩- وتمثل القضية الرابعة في أن البلدان النامية المستوردة للأغذية تواجه مشاكل تمويل خطيرة وتحديات على صعيد ميزان المدفوعات تتعلق بالوفاء بالتكاليف المرتفعة لواردات الأغذية. وفي هذا الخصوص، ثمة حاجة إلى دراسة السبل والوسائل الكفيلة بالتنفيذ الفعال لقرار اجتماع مراكش الوزاري الخاص بالتدابير المتعلقة بالآثار السلبية المحتملة لبرنامج الإصلاح على أقل البلدان نمواً والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية، الذي يهدف إلى تفادي العجز في المواد الغذائية الأساسية بسبب انكماش العرض وارتفاع الأسعار في الأجل القصير، وهو ما قد ينشأ عن تحرر التجارة الزراعية وإصلاحها.

٥٠- وفيما يخص سياسات التجارة، يُشكل نظام التعريفات أداة هامة لتعزيز التنمية الزراعية والتصنيع إضافة إلى زيادة الإيرادات الحكومية. بيد أن التعريفات في البلدان النامية قد سجلت هبوطاً من جراء الاتفاقات المتعددة الأطراف أو الإقليمية/الثنائية أو برامج التكيف الهيكلي أو التدابير القائمة بذاتها. غير أن هذه السياسات تظل أداة سياساتية رئيسية في بلدان نامية كثيرة. وبالنظر إلى الأزمة الغذائية، يمكن للبلدان النامية المتضررة أن تستعرض تعريفاتها وما يرتبط بها من ضرائب على الصادرات، وأن تعمل على ترشيدها لضمان تيسر المواد الغذائية الأساسية المستوردة بأسعار معقولة وتعزيز الإنتاج الزراعي (مثلاً من خلال خفض التعريفات المفروضة على المدخلات الزراعية كالبيذور أو الأسمدة أو الجرار). وبناء على ذلك ينبغي أن يكون المستوى المثبت للتعريفات فيما يخص المنتجات الزراعية عند مستوى يتيح هامشاً كافياً لتحديد معدلات التعريفات المطبقة للتصدي على سبيل المثال لمشكلة الأغذية المغرقة التي تثبّط الإنتاج المحلي.

٥١- وفيما يتعلق بمشاكل المنافسة في قطاع الأغذية الزراعية، من الواضح أنه لا يزال يتعين القيام بالكثير وعلى الصعيد الوطني في البلدان النامية أو على صعيد تعزيز التعاون الدولي. ويمكن زيادة إمكانيات القيام بهذا العمل من خلال ما أُبدي في أوروبا من استعداد للرصد وربما اتخاذ إجراءات إنفاذ فيما يتعلق بقضايا المنافسة في سلسلة الإمدادات الغذائية<sup>(٣٢)</sup>. ومع أن هذه الشواغل المثارة لها صلة بما ينجم عن أسعار الغذاء

(٣٢) انظر المقال "Belgium plans probe as public takes *frite* over the price of" chips، فاينانشال تايمز، ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٨.

من آثار ضارة بالمستهلكين في هذه البلدان، فإن الفرصة ستتاح للتصدي، بصورة شمولية لجميع القضايا على امتداد السلسلة الدولية للأغذية والمنتجات الزراعية الصناعية، بما في ذلك القضايا المتعلقة بالتركّز السوقي والممارسات المانعة للمنافسة وقوة المشترين وحقوق الملكية الفكرية المتصلة بالبذور وغيرها من المدخلات الزراعية وتوزيع الأرباح المضافة على امتداد سلسلة الإمدادات والحوافز الطويلة الأجل للمزارعين في البلدان النامية. ولتعزيز الحوافز المشجعة على الإنتاج الزراعي في البلدان النامية، وفي الوقت نفسه ضمان الرفاه للمستهلكين في جميع البلدان، فمن الأساسي تضيق الفجوة بين الأرباح التي يجنيها المزارعون في البلدان النامية من إنتاجهم والأسعار التي يدفعها مقابل المنتج المستهلكون (بما في ذلك الحكومات التي تقوم بشراء المواد الغذائية الأساسية بالجملة)، وتؤدي سياسات المنافسة دوراً رئيسياً في هذا الخصوص.

#### مساهمة الأونكتاد

٥٢- منذ بدء جولة في الدوحة للمفاوضات المتعددة الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية، في عام ٢٠٠١، ما برح الأونكتاد يعمل على تقييم المفاوضات بمختلف جوانبها وما يتصل بها من تأثير إثمائي، وعلى تشجيع المداولات الحكومية الدولية فيما يتعلق بهذا التأثير للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن التدابير الضرورية لتعزيز التنمية، وإسداء المشورة وتقديم المساعدة إلى البلدان بشأن المفاوضات في مجال السياسات ذات الصلة. ففي المفاوضات المتعلقة بالزراعة على سبيل المثال، وبناء على طلب البلدان المعنية، يقدم الأونكتاد المساعدة إلى البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً ومجموعة دول أفريقيا والكاربي والمحيط الهادئ فضلاً عن الاقتصادات الصغيرة لتحديد شواغلها الإنمائية وترويجها، بما في ذلك من حيث الأمن الغذائي ومرونة التعريفات لدعم قدرات الإنتاج الغذائي المحلي والتجارة في إطار مفاوضات مستفيضة، مثل المفاوضات المتعلقة بطرائق التحرير. وسيواصل الأونكتاد تعزيز الحوار الحكومي الدولي ومساعدة البلدان النامية في مفاوضات الدوحة التجارية للإسهام في تحقيق نتائج مواتية للتنمية، مما من شأنه أن يساعد على تعزيز فرص الحصول المستدام على الغذاء في الأجلين القصير والطويل.

٥٣- وفيما يتعلق بتنفيذ قرار اجتماع مراكش الوزاري الخاص بالتدابير المتعلقة بالآثار السلبية المحتملة لبرنامج الإصلاح على أقل البلدان نمواً والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية، اشترك الأونكتاد مع منظمة الأغذية والزراعة في صياغة اقتراح في

عام ٢٠٠٣ يتعلق بإنشاء آلية اقتراض دولية من أجل الغذاء (مرفق تمويل واردات الأغذية) للتخفيف من قيود السيولة التي تعاني منها أقل البلدان نمواً وللبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية، ولتعزيز تمويل الواردات من الغذاء ولتسهيل الواردات الغذائية الطارئة. وفي الحالة الراهنة للأزمة الغذائية العالمية، يمكن أن يُستعرض هذا الاقتراح ويُنظر فيه بجدية<sup>(٣٣)</sup>.

٥٤- وفي موازاة ذلك، لا بد من التعاون العالمي لتفادي تراكم الإجراءات التقييدية التي تتخذها فرادى البلدان والتي يمكن أن تزيد من حدة الأزمة الغذائية وتتسبب في حدوث تراجع اقتصادي أشد. وثمة حاجة إلى المزيد من التنسيق فيما بين البلدان المصدرة والبلدان المستوردة، ويمكن أن يسهم الأونكتاد في هذا التعاون العالمي عن طريق تعزيز الحوار الحكومي الدولي فيما بين البلدان المعنية.

٥٥- وفيما يتعلق بسياسة التجارة بوجه عام، يمكن أن يساعد الأونكتاد فرادى البلدان النامية وتجمعاتها الإقليمية في مراجعة سياساتها التجارية وتحديثها، بما في ذلك التعريفات وما يتصل بها من تدابير، وفي وضع سياسات واتخاذ تدابير تركز على تنمية القطاع الزراعي وقطاع الأغذية. فالواقع أنه لا توجد في بلدان نامية كثيرة سياسة تجارية محددة، على الرغم من وجود مجموعة من الأنظمة والتدابير التجارية. وبناء على ذلك، لا بد من دراسة عملية وضع سياسات تجارية محلية من شأنها أن تدمج بصورة متماسكة مختلف التدابير والأدوات الرامية إلى تعزيز التنمية الزراعية والتصنيع. ويمكن أن يساعد الأونكتاد البلدان في وضع هذه السياسات التجارية على أن يكون لها بعد

---

(٣٣) في معرض البحث عن آليات فعالة لتنفيذ أحكام قرار مراكش، قامت منظمة الأغذية والزراعة إلى جانب الأونكتاد بصياغة طرائق لإنشاء مرفق متعدد الأطراف لائتمانات التصدير، لمساعدة أقل البلدان نمواً والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية على تمويل المواد الغذائية الأساسية. ويمكن الاطلاع على المزيد من التفاصيل المتعلقة بالخبرات المكتسبة في مجال تمويل الواردات الغذائية والمرفق المقترح في الورقة المعنونة "Financing normal levels of commercial imports of basic foodstuffs in the context of the Marrakesh Decision on least-developed and net food-importing developing countries" (تمويل المستويات العادية للواردات التجارية من المواد الغذائية الأساسية في سياق قرار مراكش في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية)، Commodity Policy and Projections Service, Commodities and Trade Division، منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٣.

إنمائي يشمل التركيز على الحد من الفقر والمساواة بين الجنسين، ويجب أن يشكل الأمن الغذائي عنصراً من عناصرها الأساسية.

٥٦- والأونكتاد، بما له من خبرة عريقة في مجال قوانين المنافسة وسياساتها، وبالنظر إلى أن ولايته في هذا الميدان ناشئة عن مجموعة مبادئ وقواعد الأمم المتحدة المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية<sup>(٣٤)</sup>، وقد تعززت بتوافق آراء أكرا، سيكون في وضع فريد يؤهله للنهوض بالعمل للتصدي للممارسات المانعة للمنافسة في قطاع الأغذية الزراعية. ويتولى الأونكتاد مساعدة البلدان النامية وتجمعاتها الإقليمية في مجال وضع سياسات المنافسة وتعزيز رفاه المستهلك. وعلى أساس ما يجريه من بحوث وما يبذله من جهد لتحقيق توافق في الآراء على الصعيد الحكومي الدولي، فإن بإمكانه أن يساعد البلدان على إدراج شواغل الأمن الغذائي في قوانين وسياسات المنافسة التي تقوم بصياغتها أو إصلاحها أو تنفيذها، وتعزيز التعاون الدولي في هذا المجال.

#### هاء - سياسات الاستثمار وتنمية المشاريع والتنمية الزراعية

##### قضية السياسات

٥٧- نظراً لأن الطلب على الغذاء آخذ في الارتفاع ولأن العرض لا يزال محدوداً أو أنه لا يتزايد إلا تدريجياً، فلا يمكن التغلب على الأزمة الغذائية الراهنة من دون ضخ المزيد من الاستثمارات في الإنتاج الزراعي. أما الآن وقد أدى ارتفاع الأسعار واستمرار نمو الطلب إلى جعل الاستثمار في الزراعة مربحاً، فسيكون على الحكومات أن تضع السياسات التمكينية الضرورية على المستويات الوطني والإقليمي والدولي بحيث يمكن القيام على نحو أفضل بحشد الاستثمارات المحلية والأجنبية على حد سواء، لزيادة تعزيز إنتاج الحبوب الغذائية وغيرها من المنتجات الغذائية وتطوير سلاسل القيمة في البلدان النامية.

٥٨- ويمكن أن يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر وإشراك الشركات عبر الوطنية على التخفيف من حدة الأزمة الحالية ويتيح التصدي لها على نحو مفيد في بيئة السياسات

---

(٣٤) القرار ٦٣/٣٥ المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة.

المناسبة. ولتحقيق هذا الغرض، ينبغي لهذا التعاون بين الشركات عبر الوطنية والبلدان المضيفة، أن يكفل أن تتاح حصيلة إنتاج المنتجات الزراعية والمحاصيل الغذائية في الأسواق المحلية (البلدان المنتجة)، وأن تُستخدم الأراضي على نحو مستدام وأن تُستعمل التكنولوجيا المناسبة (كتفادي الإفراط في الرعي مثلاً) وأن تُنقل إلى المنتجين المحليين، وأن تعكس المبالغ المدفوعة للمنتجين المحليين إشارات أسعار السوق (إضافة إلى الجهود المبذولة لتفادي استغلال العمال وضمان الحماية الاجتماعية).

٥٩- وفيما يخص هذا التعاون بين القطاعين العام والخاص من أجل التنمية الزراعية، لا بد لبيئة السياسات التمكينية، توجهاً لتيسير الاستثمار والأعمال التجارية في مجموعة القطاعات الزراعية - الصناعية، أن تشمل العمل على جعل القواعد أكثر شفافية وبساطة من أجل الشركات المحلية والأجنبية على السواء فيما يتعلق بمجمل أمور منها حيازة الأراضي واستخدامها (وفي الوقت نفسه ضمان حقوق الأراضي للمجتمعات المحلية والأفراد)، وإنشاء الشركات وتشغيلها، والحصول على تراخيص للأعمال التجارية والامتثال للأنظمة البيئية. ويمكن إيلاء اهتمام خاص لصغار المشغلين للتشجيع على المزيد من المشاركة بما يحقق أقصى فائدة للسكان الريفيين المحليين. كما يمكن تقديم المساعدة إلى البلدان النامية لتعزيز قدراتها الإنتاجية في القطاع الزراعي، من خلال تنمية المشاريع الهادفة إلى الإنتاج الزراعي، والأنشطة ذات الصلة.

#### مساهمة الأونكتاد

٦٠- ما فتئ الأونكتاد يعمل في مجال الاستثمار من حيث السياسات والمؤسسات المطلوبة لتعبئة الاستثمار المحلي من أجل القطاعات الإنتاجية واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر للغرض نفسه. ويقدم الأونكتاد أيضاً المساعدة إلى البلدان النامية في مجال سياسات واستراتيجيات تنمية المشاريع. وبهذا الشكل، يمكن أن يساعد الأونكتاد في التشجيع على الاستثمار في مجال الإنتاج الزراعي وإنتاج الأغذية من خلال تعزيز السياسات والتدابير الرامية إلى اجتذاب الاستثمار الخاص. كما يمكنه أن يساعد على توفير معلومات عن الطريقة التي يمكن بها للسياسات وأفضل الممارسات المتصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر أن تجتذب بشكل أفضل الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الإنتاج الزراعي، وتكفل أن يسهم هذا الاستثمار في التنمية الزراعية من خلال تأثيره على رأس المال والتكنولوجيا والعمالة، وعبر إقامة روابط تجارية بين المشاريع الأجنبية والمحلية.

٦١- ويمكن للأونكتاد، بفضل عمله الحكومي الدولي، أن يشجع التوصل إلى توافق في الآراء وإنشاء آليات تعاونية يمكن عن طريقها للقطاع الخاص، بما في ذلك الشركات عبر الوطنية، أن يؤدي دوراً هاماً في التخفيف من حدة الأزمة الغذائية في البلدان التي تنشط فيها. ويمكن أن يعوّل الأونكتاد على معارفه وخبراته في مجال الاستثمار وتأثير الدمج الرأسي والهيكّل السوقي في قطاع السلع الأساسية، لمساعدة حكومات البلدان النامية في ضمان تحقيق منافع للتنمية من خلال التعاون مع المستثمرين من القطاع الخاص في قطاعي الأغذية والزراعة في جميع مراحل سلاسل العرض.

#### واو - سياسات التكنولوجيا وتنمية الزراعة

##### قضية السياسات

٦٢- يواجه المزارعون في البلدان النامية تحديات كثيرة في تحسين الإنتاج الزراعي والإنتاجية في الزراعة. ويشمل ذلك التحديات الناشئة عن نضوب التربة وندرة المياه والممارسات الزراعية التقليدية. ويمكن التصدي لبعض هذه التحديات، جزئياً، من خلال تطوير التكنولوجيا الحديثة للزراعة. ويمكن إيجاد حل لتدني خصوبة التربة من خلال التسميد إما بالسماد الكيميائي أو العضوي. ويمكن معالجة مشكلة النقص المزمّن في المياه عن طريق مشاريع الري الواسعة النطاق، ولكن تكاليفها باهظة بالنسبة لكثير من البلدان ويمكن أن تدمر القرى والنظم الإيكولوجية. وهكذا، يمكن للتكنولوجيات الزراعية المتقدمة، مقترنة بالتكنولوجيا الذكية والصغيرة، أن تفيد في تحويل الأراضي الجافة إلى أراضٍ مزدهرة. ومع ذلك، يمثل الافتقار إلى الوعي وتعذّر الحصول على معلومات تتعلق بالتكنولوجيات المعتمدة والتي أثبتت فعاليتها فعلاً، عقبة تعترض اعتمادها في البلدان النامية. وكذلك، كثيراً ما يشكل عدم توفر القدرة على تقييم و/أو تعديل تكنولوجيا معينة لتكون ملائمة للظروف المحلية في البلدان النامية حاجزاً رئيسياً أمام عملية نقل التكنولوجيا.

##### مساهمة الأونكتاد

٦٣- يمكن للأونكتاد، بفضل عمله في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، أن ييسر اتخاذ قرارات مدروسة وإشراك الجهات المستفيدة بفعالية في اختيار تطبيقات تكنولوجية موجهة إلى التصدي للأزمة الغذائية العالمية. وقد استحدث عدد ضئيل من الشركات الدولية الرئيسية تقنيات وعمليات ومنتجات جديدة يمكن تكييفها

يسهولة لتحسين المنتجات الزراعية التي لها قيمتها بالنسبة لصغار المزارعين، وإن كانت لا تتوفر لهذه الشركات الخاصة في الوقت الحالي سوى حوافز تجارية محدودة لتطوير هذه المنتجات. وفي البلدان النامية، لا تتاح لمؤسسات البحث والتطوير في القطاع العام سوى إمكانية محدودة للحصول على التكنولوجيا الجديدة، وهي تعاني من نقص في الموارد، غير أن لديها معرفة متعمقة بأصناف المحاصيل المحلية وباحتياجات صغار المزارعين. ويمكن أن ييسر عمل الأونكتاد المتعلق بنقل التكنولوجيا توفير الفرص للبلدان النامية للحصول على الموارد العلمية والتكنولوجية الزراعية المسجلة الملكية، وبوجه خاص عن طريق التركيز على نقل المنتجات التي تفيد صغار المزارعين في العالم النامي وتكييفها على نحو مستدام.

٦٤- وقد قدم الأونكتاد المساعدة في مجال النهوض بالعلم والتكنولوجيا للتصدي لمسألة الأمن الغذائي، بصفته الأمانة للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. وقد ركز في أثناء اضطلاعها بهذه الأنشطة، على دور العلم والتكنولوجيا في الإدارة المتكاملة للأراضي، وعلى إمكانات التكنولوجيا الأحيائية لزيادة قدرات الإنتاج الغذائي وتحسينها وتعزيز الاستدامة والتعاون وإقامة الشبكات في مجال البحوث اللازمة للربط بين العلماء المغتربين من البلدان النامية والمؤسسات في بلدانهم الأصلية والحد من نزوح الأدمغة، وعلى دور شبكة مراكز التفوق للتدريب في مجال الهندسة الوراثية الزراعية وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الزراعة. وفي الآونة الأخيرة، قدم اقتراح لتنظيم مؤتمر قمة عالمي بشأن التكنولوجيا الزراعية يُعقد بالاشتراك مع الأونكتاد واللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية بهدف التوعية بالحاجة إلى تكييف التكنولوجيا الزراعية للتصدي للأزمة الغذائية.

زاي - سياسات التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل تنمية الزراعة والتجارة

قضية السياسات

٦٥- يمكن أن يشكل التعاون فيما بين بلدان الجنوب حافزاً هاماً للتصدي للأزمة الغذائية فيما بين البلدان النامية على المستويات الثنائي والإقليمي والأقليمي ولتحقيق الأمن الغذائي. وقد يشمل هذا التعاون وضع شروط أفضل لتمويل التجارة، ونظم الإنذار المبكر في مجال العجز الغذائي، وتوفير مصادر محتملة للإمدادات الغذائية والتسويق الإقليمي والاتجار بالغذاء فيما بين البلدان المتجاورة التي لديها فائض غذائي وتلك التي تعاني من عجز في الأغذية، وتبادل أفضل الممارسات والتكنولوجيات

والتقنيين فيما يتعلق بالإنتاج الزراعي. ويمكن الاضطلاع بذلك في إطار منظمات دون إقليمية أو إقليمية في البلدان النامية، عبر برامج مكرسة لتنمية قطاعي الزراعة والأغذية وبرامج تجارية. ويتيح التعاون فيما بين بلدان الجنوب السبيل الذي يمكن من خلاله للبلدان التي تتمتع بفائض في الأغذية والبلدان التي تعاني من عجز في الأغذية أن تتعاون على أساس أحكام وشروط مفيدة لكلا الطرفين وتلبي الاحتياجات الغذائية لجميع المعنيين وتضمن في الوقت نفسه استخدام الموارد الطبيعية على نحو مستدام وتحقيق المنافع للمجتمعات المحلية.

٦٦- ويمكن أيضاً إقامة علاقات تعاون ثلاثي فيما بين بلدان الجنوب لتلبية الاحتياجات للأمن الغذائي. ويمكن تقديم المساعدة إلى البلدان النامية للاستفادة من الفرص التي يتيحها الاستثمار الناشئ عن الجنوب لتمويل تنمية الزراعة. وفي هذا الخصوص، يمكن على سبيل المثال تشجيع صناديق الثروة السيادية التي كدستها البلدان المصدرة للطاقة على تمويل الاستثمار في التنمية الزراعية في البلدان النامية التي تتوفر لديها إمكانيات إنتاج الغذاء للاستهلاك المحلي والأجنبي (بما في ذلك في البلدان التي توجد فيها تلك الصناديق السيادية). ويكون طرف ثالث (مثل شركة لديها ما يناسب من الدراية والتكنولوجيا) هو المسؤول عن الإنتاج الفعلي<sup>(٣٥)</sup>. ويمكن توفير ذلك من خلال التعاون فيما بين الحكومات وإقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص. ويتعين

(٣٥) في الدورة الثانية عشرة للأونكتاد على سبيل المثال، كان هناك اقتراح لوضع نموذج أولي يتمثل في أن تقدم عمان الدعم المالي لتنمية الزراعة الأسيرة في غانا لتلبية احتياجات عمان من الغذاء إضافة إلى احتياجات غانا، من خلال استخدام أراضيها الشاسعة، ومواردها المائية والجمع بينها وبين ما يناسب من التكنولوجيات، وبناء القدرات المؤسسية من بلدان نامية أخرى، منها على سبيل المثال، البرازيل أو الهند اللتان لديهما بعض الخبرات المؤكدة في هذه المجالات. وأبدت المملكة العربية السعودية أيضاً اهتماماً باتخاذ مبادرات مماثلة في السودان. كما أعرب بلد كثيف السكان كإندونيسيا التي يزداد فيها الطلب على الأغذية عن اهتمام في الحصول على الغذاء من البلدان التي لديها فائض غذائي أو في الاستثمار (من الناحية المالية والتقنية وأيضاً من خلال توفير التكنولوجيا) في بلدان تتمتع بموارد الأراضي والموارد المائية الضرورية لتنمية الإنتاج الزراعي للأغذية لتلبية احتياجات الهند. وتخطط الصين أيضاً لتشجيع شركائها على الاستثمار في البلدان النامية في مجال الإنتاج الغذائي من أجل السوق الصينية.

توجيه الاهتمام إلى شروط هذا التعاون الثلاثي بحيث تنتفع منه جميع الأطراف المعنية بالأمر بصورة كاملة ومنصفة.

٦٧- والسبيل الآخر هو إتاحة الفرصة بصفة خاصة لتنمية قطاع السلع الأساسية في البلدان النامية، ولا سيما في الإنتاج الزراعي وإنتاج الأغذية في إطار برامج تعاون إنمائية طويلة الأمد، وفي الحالات التي توجد فيها هذه البرامج بالفعل، يمكن تعزيزها بدرجة كبيرة. ويشمل ذلك اتفاق كوتونو للشراكة بين الاتحاد الأوروبي وبلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ الذي يتضمن أحكاماً خاصة تتعلق بالتنمية الزراعية، والتعاون الإنمائي بين اليابان وأفريقيا من خلال مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية، وقانون الولايات المتحدة الأمريكية المتعلق بالنمو والفرص في أفريقيا.

#### مساهمة الأونكتاد

٦٨- ما فتى الأونكتاد يشارك في تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين البلدان النامية منذ نشوئه في عام ١٩٦٤. وقد اكتسب خبرات وتجارب متعمقة تتصل بالتعاون والتجارة فيما بين بلدان الجنوب في مجالات السلع والخدمات والسلع الأساسية، وفي بناء القدرات اللازمة لدعم المؤسسات التجارية. وبناء على ذلك، يمكنه أن يساعد التجمعات دون الإقليمية والإقليمية للبلدان النامية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وآسيا والمحيط الهادئ وأفريقيا، في مناقشة وترويج السياسات والاستراتيجيات التي تدعم التنمية الزراعية والتجارة. ويقدم الأونكتاد المساعدة إلى البلدان النامية، بناء على طلبها، في تقييم الاتفاقات التجارية بين الشمال والجنوب، وفيما بين بلدان الجنوب وفي وضع سياسات واستراتيجيات من شأنها أن تعزز تنمية البلدان النامية على نحو أفضل.

٦٩- ويمكن للأونكتاد أن يساعد البلدان النامية، بصفة خاصة، في وضع وتقييم السياسات والتدابير الرامية إلى تعزيز التنمية الزراعية والتجارة ولا سيما في مجال المحاصيل الغذائية. ويعمل الأونكتاد، من خلال دعمه للصكوك الأفريقية التي تعزز التجارة مثل النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية، على مساعدة الدول الأعضاء على الاستفادة الكاملة من الاتفاقات، بما في ذلك من حيث التجارة في المواد الغذائية والتفاوض على المزيد من الامتيازات في إطار جولة المفاوضات الثالثة الجارية في الوقت الحالي. ويمكن أن يوفر الأونكتاد محفلاً للبلدان النامية لكي تجتمع وتناقش التدابير المشتركة فيما بين بلدان الجنوب الرامية إلى التصدي للأزمة الغذائية

ووضع تدابير طويلة الأجل تهدف إلى بناء قدرات العرض والتجارة في مجالي الزراعة وإنتاج الأغذية.

٧٠- ويمكن للأونكتاد أيضاً، من خلال دعمه للشبكة العالمية لمصارف التصدير والاستيراد ومؤسسات تمويل التنمية) أن يعزز النهج البديلة من أجل اجتذاب الاستثمار والتمويل بشروط جيدة فيما بين بلدان الجنوب وذلك في قطاع الأغذية. فالشبكة العالمية لمصارف التصدير والاستيراد ومؤسسات تمويل التنمية تمثل شراكة جديدة أقامتها مصارف التصدير والاستيراد ومؤسسات تمويل التنمية في آذار/مارس ٢٠٠٦ بدعم من الأونكتاد. وهي ترمي إلى تعزيز التجارة وتمويل التنمية وعلاقات الاستثمار، والإبداع والبحث وفرص الربط الشبكي فيما بين بلدان الجنوب<sup>(٣٦)</sup>.

#### حاء - سياسات الدعم المالي للتنمية الزراعية

##### قضية السياسات

٧١- تحتاج البلدان النامية التي تواجه أزمات غذائية إلى الحصول على المساعدة لدخول الأسواق والاستفادة من آليات التمويل المتاحة للتنمية الزراعية. فالدعم المالي من أجل تنمية قطاع الأغذية والقطاع الزراعي أساسي على نحو ما أكدته الأزمة الغذائية وقد يأخذ أشكالاً متعددة.

٧٢- ويتيح اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة بعض السبل أمام الدول الأعضاء لتحسين إنتاجيتها الزراعية من خلال تدابير دعم معينة. ولم تستفد البلدان النامية من هذه السبل بصورة كافية حيثما يمكنها الاستفادة منها، ويعزى ذلك أساساً إلى الافتقار إلى الموارد المالية. ومن منظور البلدان النامية المستوردة للأغذية والتي تقوم بتطوير الإنتاج المحلي للمحاصيل الغذائية، يمكن بناء على ذلك توجيه الاهتمام إلى تمكين تلك البلدان من استخدام إعانات "الصندوق الأخضر"<sup>(٣٧)</sup> (المسموح بها بموجب المرفق الثاني من الاتفاق بشأن الزراعة) مثل الاستثمار في الهياكل الأساسية (كشق

---

(٣٦) يبلغ عدد أعضاء الشبكة في الوقت الراهن ٢٣ عضواً من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية. وللإطلاع على المزيد من التفاصيل انظر موقعها على شبكة الإنترنت على العنوان التالي: [www.gnexitd.org](http://www.gnexitd.org).

(٣٧) المعرفة على أنها غير مخلة بالتجارة أو أنها لا تخل بها إلا في أضيق الحدود.

الطرق في المناطق الريفية أو بناء نظم لتخزين الأغذية)، وتوفير التدريب للمزارعين لتحسين الإنتاجية، وإجراء بحوث زراعية، وتقديم المعونة الغذائية المحلية، وبناء الاحتياطيات من الغذاء. كما يمكن دعم البلدان النامية المستوردة للأغذية في الاستفادة بشكل كامل من إعانات صندوق التنمية المقدمة إلى المزارعين المنخفضي الدخل أو المحدودي الموارد (المسموح بها بموجب المادة ٦-٢ من الاتفاق بشأن الزراعة) لسداد قيمة المدخلات الزراعية (الأسمدة والبذور الجيدة والوقود والري وغير ذلك). ويمكن أن تفي هذه الإجراءات التي تتخذها البلدان المستوردة للأغذية، بدعم مالي من البلدان المانحة، في زيادة الإنتاج الغذائي وتعزيز فرص الحصول على الغذاء ومكافحة الفقر. وقد أثبتت تجربة بعض البلدان النامية أن تقديم الدعم الحكومي إلى المزارعين لشراء المدخلات الزراعية قد ساعد على تعزيز الإنتاج الغذائي ومكّنهم من إمداد السوق المحلية بل حتى من التصدير. وكذلك يُنظر في الوقت الحال، في إطار جولة مفاوضات الدوحة المتعلقة بالزراعة، في توسيع نطاق التدابير بموجب إعانات الصندوق الأخضر لتشمل البلدان النامية وهو أمر يستحق الدعم.

٧٣- والاستثمار، سواء العام أو الخاص، شرط أساسي ومحفز هام للتنمية الزراعية والإنتاج الغذائي في البلدان النامية، فضلاً عما تشتد الحاجة إليه من تحسينات في الإنتاجية. وقد كان الاستثمار العام في الزراعة أمراً لا غنى عنه لدعم الثورة الخضراء في العالم النامي في فترة السبعينات من القرن الماضي، ولا سيما في آسيا وأمريكا اللاتينية. ولكن على مر السنين، وحتى في هذه البلدان، تضاعف أو سُحب الدعم المقدم إلى المزارعين في المجالين المؤسسي والتقني ومجال المدخلات والبنية التحتية. وفي أفريقيا، لم يكن من الممكن بدء الثورة الخضراء بسبب العوامل المشار إليها أعلاه.

٧٤- وينبغي تغيير الموقف المهمل للزراعة، وإيلاء المزيد من الاهتمام لتمويل الزراعة من أجل الأمن الغذائي. ويمكن النظر هنا في وسيلة ذات شقين: فمن ناحية إلغاء جميع إعانات وتدابير الدعم المخلة بالتجارة في البلدان المتقدمة بشكل سريع وشامل (كما نوقش من قبل)، ومن ناحية أخرى تقديم المعونة إلى البلدان المنخفضة الدخل والتي هي مستوردة صافية للأغذية. وقد أصبحت زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية للتنمية الزراعية في البلدان النامية ضرورة ملحة لدعم وضع وتنفيذ سياسات زراعية، ولدعم المؤسسات، بما في ذلك، المصارف الإنمائية الزراعية التي توفر التمويل الريفي للإنتاج الغذائي، وللاضطلاع بأنشطة بحث وتطوير في المجال الزراعي، ولا سيما من خلال دعم

المؤسسات المحلية للبحث والتطوير في المجال الزراعي في تعزيز بحوثها ونشر النتائج التي تخلص إليها<sup>(٣٨)</sup>، وللتشجيع على توفير معلومات آنية تتعلق بالإمدادات الغذائية، ومنها السلع الأساسية، ولبناء الهياكل الأساسية، ولا سيما شبكات النقل واللوجستيات المخصصة لتخزين الأغذية ونقلها. ومن شأن هذه المعونة أن تساعد أيضاً البلدان في مواجهة تكاليف التكيف في الأجلين القصير والمتوسط المرتبطة بارتفاع تكلفة وارداتها الغذائية. ويتعين أن تأخذ هذه المعونة شكل منح. وينبغي أن تلتزم المعونة المقدمة إلى البلدان، في الأجلين المتوسط إلى الطويل، تطوير قطاعات هذه البلدان الإنتاجية (القطاعات الزراعية حيثما أمكن). وإضافة إلى ذلك، فإن الوضع المثالي لتقديم هذه المعونة هو تقديمها في شكل منح، لكنها قد تأخذ كذلك شكل القروض التسهلية، شريطة أن تستهدف بالفعل توفير مصدر دخل من الزراعة في المستقبل.

#### مساهمة الأونكتاد

٧٥- فيما يتعلق بالمفاوضات والإعانات الزراعية التي تدرج في جدول أعمال الدوحة، يمكن أن يساعد الأونكتاد في إجراء وتطوير التحليلات لمختلف أساليب إعانات الدعم، ويشمل ذلك إعانات الصندوق الأخضر وتأثيرها على الإنتاج الزراعي والتجارة، وكيفية تناولها من عدة زوايا، بما في ذلك من زاوية تمكين البلدان النامية من الاستفادة منها. كما يدعم الأونكتاد البلدان النامية في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف والإقليمية في تقييم وصياغة سياسات للتجارة الزراعية تكون متسقة مع احتياجاتها الإنمائية المحددة وداعمة لها، بما في ذلك احتياجات الأمن الغذائي. وإضافة إلى ذلك، يمكن أن يساعد الأونكتاد البلدان النامية على تحديد القطاعات الزراعية المناسبة وتدابير الدعم ذات الصلة وربطها بسياساتها التجارية واستراتيجياتها الإنمائية عموماً.

(٣٨) الجانب الآخر من الموجة الأولى للثورة الخضراء والموجة المستمرة في بلدان مثل البرازيل (إمبرابا) والأرجنتين، هو الثورة التكنولوجية والبحث والتطوير في المجال الزراعي. ولم يظهر أي دليل على توفر خدمات المشورة الإرشادية والتقنية التي تقدمها الوكالات المدعومة من الحكومة في أكثرية البلدان النامية. وقد أدى استخدام التكنولوجيات الأحيائية، علاوة على الأصناف المقاومة للآفات والعالية المردود، بما في ذلك الكائنات المحورة وراثياً إلى خلق معضلات بشأن سبل الوصول إليها وفوائدها وتكاليفها وتأثيرها بالنسبة للبلدان النامية.

٧٦- وفيما يتعلق بالمعونة من أجل تنمية قطاعي الزراعة والسلع الأساسية، يمكن أن يسهل الأونكتاد تنسيق المعونة الموجهة إلى هذا القطاع من خلال العمل مع الجهات المانحة وغيرها من الشركاء الإنمائيين لتعزيز الأنشطة المشتركة المضطلع بها من أجل برامج الأمن الغذائي وبرامج لتطوير السلع الأساسية الزراعية مشاهمة لتلك التي أبرزتها هذه الوثيقة. فالأونكتاد على سبيل المثال هو أحد الشركاء في تنفيذ برنامج السلع الأساسية الزراعية لجميع بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ التابع للمفوضية الأوروبية. وعلاوة على ذلك، يمكن للأونكتاد أيضاً أن يتولى إعداد برامج المعونة من أجل التجارة المخصصة لتطوير قطاع السلع الأساسية، وتنفيذها بالتشاور مع البلدان المستفيدة من أجل تحقيق هذه الأهداف.

٧٧- وإضافة إلى ذلك أنه تمهيداً للدورة الثانية عشرة للأونكتاد، نُظمت عدة أنشطة رفيعة المستوى لإعادة إطلاق جدول أعمال السلع الأساسية، مثل المبادرة العالمية المتعلقة بالسلع الأساسية واجتماع المائدة المستديرة بشأن الوجة المتغير للسلع الأساسية في القرن الحادي والعشرين. وأفضت هذه الأنشطة إلى توجيه نداءات تطالب بالتعاون، وتقديم اقتراحات تتعلق بأفضل الممارسات والأفكار العملية لجعل السلع الأساسية، ومنها السلع الأساسية الزراعية، مصدراً أكثر حيوية ودينامية للنمو الاقتصادي وتعزيز التنمية والرفاه، ولا سيما، للمزارعين الذين يفتقرون إلى الموارد والبلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية. وتتضمن العوامل الرئيسية التي عُولجت تعزيز القدرة الإنتاجية والإضافة إلى سلاسل القيمة والحصول على التمويل ودعم الهياكل الأساسية. وسيساهم الأونكتاد بالاشتراك مع أصحاب المصلحة الآخرين في وضع بعض هذه الإجراءات وتنفيذها.

#### طاء - تنمية أسواق السلع الأساسية

##### قضية السياسات

٧٨- يلزم تعزيز إمكانية حصول صغار المزارعين وغيرهم من العناصر الفاعلة في سلاسل الأغذية على الوسائل المالية وعلى أدوات إدارة المخاطر. وسيُمكن التمويل صغار المزارعين من الحصول بطريقة أفضل على مدخلات الإنتاج، وزيادة الاستثمارات على مستوى المزارع وتعزيز الإنتاجية وزيادة ما لديهم من أصول لبناء قدراتهم على تحمل الصدمات. وتشمل الاستثمارات على مستوى المزارع الري ومكننة المزارع والاستثمار في إدارة المنتجات وتخزينها ونقلها (لتقليل خسائر الحصول في فترة ما بعد

الحصاد) وما إلى ذلك. وتحتاج العناصر الفاعلة الأخرى في سلاسل الأغذية إلى الاستثمارات وإلى رأس المال العامل لتعزيز فعالية سلاسل الإمدادات عموماً، وتوفير الغذاء للمستهلكين أو لأغراض التصدير. ولما كانت الخدمات المالية الزراعية لا تزال غير متطورة، فإن من الضروري استحداث منتجات جديدة في مجال الإنتاج الغذائي وتسويق هذه المنتجات بهدف تيسير الاستثمارات وفي الوقت نفسه التقليل من المخاطر. وهذا يشمل على سبيل المثال التأجير والتأمين والضمانات والمنتجات المالية القائمة على السلع الأساسية وغيرها. وبناء على ذلك، ينبغي للحكومات أن تكفل إتاحة هذه الخدمات المالية وتقديمها من جانب المؤسسات المالية المهنية وفقاً لمبادئ الممارسات الجيدة.

٧٩- وبينما لا تتوافر معلومات أو تحليلات دقيقة بشأن تأثير أموال المضاربة على أسعار الأغذية، فإن ما يعزز المضاربة التي تلجأ إليها عناصر فاعلة كثيرة هو انخفاض حجم مخزون الأغذية والسياسات المشوهة. وفي هذا الصدد، لا بد من مواءمة السياسات المالية وأسواق السلع الأساسية مع مبادئ نظام تسويق فعال وسلوك جيد للأسواق ومراقبتها مراقبة دقيقة، للتقليل من مخاطر الإفراط في المضاربة في أسواق السلع الأساسية الغذائية.

٨٠- وتخضع بورصات السلع الأساسية أيضاً للتدقيق من حيث تأثيرها على الأمن الغذائي. ومن المفيد بحث مساهمتها على نحو أوثق. وبورصة السلع الأساسية هي سوق يتداول فيها عدة بائعين ومشتريين عقوداً تتعلق بسلع أساسية، وذلك على أساس قواعد وإجراءات تحدد البورصة. وفي البلدان المتقدمة، تعمل هذه البورصات عادة كقاعدة للتجارة في العقود الآجلة وعقود خيارات البيع والشراء أو تداول عقود موحدة المعايير من أجل التسليم المؤجل. وفي العالم النامي، يمكن أن تعمل بورصة السلع الأساسية بمجموعة واسعة من الطرق لحفز التجارة في قطاع السلع الأساسية. ويمكن القيام بذلك من خلال استخدام أدوات غير العقود الآجلة مثل التجارة النقدية أو عمليات التسليم الفوري في سوق العمليات الناجزة أو العقود الآجلة على أساس إيصال الاستيداع (التخزين) وتسجيل الصفقات التجارية وما إلى ذلك. ويمكن على سبيل المثال أن تعمل بورصات السلع الأساسية التي تتيح التجارة الآنية (عمليات التسليم الفوري) كقناة لربط المشاركين في الأسواق المادية، سواء أكانوا منتجين، أو مجهزين، أو متعهدين، بشركائهم التجاريين. وبتركز التجارة في مكان واحد، تقلل البورصة من تكاليف

الصفقات، حيث يوفر المشترون والبائعون الوقت والموارد التي، لولا ذلك، لأنفقت في البحث عن أطراف أخرى مناسبة. وإضافة إلى ذلك، يمكن أن تقوم الهيئات الحكومية بالشراء والبيع على نحو أيسر وأكثر شفافية مما يعزز الأمن الغذائي في البلد.

#### مساهمة الأونكتاد

٨١- ما فتئ الأونكتاد يُعنى بأدوات تمويل السلع الأساسية وأدوات إدارة المخاطر على مدى سنوات عديدة بهدف تعزيز الدعم المالي المقدم من أجل التنمية الزراعية، ومساعدة المزارعين الفقراء في الحصول على وسائل مالية تفيدهم في إنتاج منتجاتهم وبيعها بشروط منصفة. ويمكن أن يوفر الأونكتاد للبلدان خبرته وما تجتمع لديه من دراية ومعلومات لكي تنظر في سبل تعزيز التدفقات المالية باتجاه التنمية الزراعية في مجال المحاصيل الغذائية، وتيسير التجارة في هذه المنتجات (على المستويين المحلي والدولي).

٨٢- كما يمكن أن يجري الأونكتاد تحليلاً متعمقاً فيما يتعلق بكيفية التصدي لما يترتب على المضاربة في الأسواق المالية من آثار سلبية على أسواق الأغذية، بما في ذلك من خلال تنظيم الاستثمار القائم على المضاربة، كما يمكن أن يُسهّم في أي مبادرات دولية منسقة تُنفذ لهذه الأغراض.

٨٣- وإضافة إلى ذلك، يقوم الأونكتاد بمساعدة البلدان النامية في تقييم تأثير بورصات السلع الأساسية وفي إنشاء هذه البورصات. ويمكنه أن يستغل خبراته في هذا المجال لإسداء المشورة بشأن كيفية استخدام بورصات السلع الأساسية على نحو إيجابي لتيسير التجارة في السلع الأساسية والتنمية، بما في ذلك في قطاع الأغذية والطريقة التي يمكن بها أن يستفيد المزارعون بالفعل من هذه التسهيلات. كما يمكن للأونكتاد أن يكفل تصميم أدوات إدارة المخاطر والبورصات بما يتفق مع مبادئ الحد من مخاطر الإفراط في المضاربة في أسواق السلع الأساسية الغذائية. ويتعلق ذلك بالتسليم الإلزامي بموجب عقود السلع الأساسية الغذائية، وتدابير المراقبة والتدابير التنظيمية، مثل الاحتياطات من الغذاء لمنع هجمات المضاربة، ومراقبة رؤوس الأموال المضاربة، وفرض قيود على المواقع التجارية، وتسوية متطلبات الودائع الحدية من بين أمور أخرى.

٨٤- وفيما يتعلق بالمعلومات المتصلة بالسلع الأساسية، أنشأ الأونكتاد موقعاً على شبكة الويب هو "إنفوكوم". وبوجه خاص، يسعى هذا الموقع الذي يوفر معلومات عن

أسواق السلع الأساسية إلى تعزيز الشفافية في الأسواق، وزيادة فهم هياكل السلع الأساسية، وتحسين إمكانية الحصول على تحليلات تتسم بأهمية حيوية لصياغة سياسات مناسبة لإنتاج السلع الأساسية وتسويقها وتجهيزها وتمويلها. ويتيح الموقع فرصة مباشرة للمزارعين للحصول على المعلومات المتعلقة بأسعار مختلف السلع الأساسية بهدف تيسير الاتجار بها. ويمكن توسيع نطاق هذا الموقع على شبكة الإنترنت ليشمل المزيد من المحاصيل الغذائية.

## ياء - سياسات الوقود الأحيائي والأمن الغذائي

### قضية السياسات

٨٥- تتسم العلاقة بين الوقود الأحيائي والأمن الغذائي بالتعقيد وهي تحتاج إلى تقييمها بدقة. وما يلزم في الأجل القصير هو على الأرجح أن تنظر الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في إضفاء بعض المرونة على أهدافهما التي تركز على المزج بين أنواع الوقود الأحيائي، للإسهام في الحد من ارتفاع أسعار الأغذية الذي يزيد من حدته توقعات المستثمرين فيما يخص مستقبل هذه الصناعة. ويمكن أيضاً أن تنظر الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في تعظيم الدور المخصص في استراتيجياتهما لتنوع مصادر الإمداد من الوقود الأحيائي. فإتاحة المزيد من التجارة في الوقود الأحيائي لن تخفّض ضغوط الأسعار على المواد الأولية المستخدمة في الوقت الحالي (محاصيل الذرة والبدور الزيتية) فحسب، بل سيخفف أيضاً تكاليف تحقيق الأهداف. وهي، إضافة إلى ذلك، تتيح فرصاً للبلدان النامية لإنتاج الوقود الأحيائي وتصديره إلى البلدان التي تحتاج إليه. وفي الأجل الأطول، يمكن أن يؤدي بذل المزيد من جهود الاستثمار الهادفة إلى تعزيز القدرة الإنتاجية في البلدان النامية، ولا سيما لصغار المزارعين، إلى ضمان تحقيق توازن أفضل بين إنتاج الوقود الأحيائي والمحاصيل الزراعية، والمساعدة على ترويج وتطوير أنواع الوقود الأحيائي من الجيل الثاني التي يمكنها أن تساعد في الحد من المنافسة المباشرة بين الأغذية والوقود، المرتبطة بأغلب أنواع الجيل الأول من الوقود الأحيائي.

٨٦- وفي الوقت نفسه، يمكن لاستخدام الوقود الأحيائي في بلدان نامية كثيرة، إن استخدم في إطار استراتيجيات تُصاغ بعناية، أن يشكل وسيلة لتعزيز كل من الأمن الغذائي وأمن الطاقة على المستوى الوطني. كما يمكنه أن يساعد على تنوع مصادر الطاقة من أجل التنمية وعلى خفض تكاليف الطاقة وتوفير الأموال التي يمكن توجيهها نحو ضمان الأمن الغذائي. وقد تكون أنواع الوقود الأحيائية مفيدة أيضاً في اجتذاب

استثمارات وتكنولوجيات جديدة إلى القطاع الزراعي وكذلك في تزويد المزارعين الفقراء بمصدر دخل بديل.

#### مساهمة الأونكتاد

٨٧- يقوم الأونكتاد منذ عام ٢٠٠٥، كجزء من نهجه الذي يحقق المنفعة للجميع والذي يتبعه في أنشطة التجارة والتنمية المستدامة، بتنفيذ مبادرة الوقود الأحيائي، إضافة إلى أنشطة أخرى تتعلق بالوقود الأحيائي (مثل مبادرة الوقود الأحيائي والطاقة المتجددة لأفريقيا) في إطار أنشطة المتصلة بالسلع الأساسية. ويساعد الأونكتاد البلدان النامية، من خلال مبادراته المتعلقة بالوقود الأحيائي، على وضع سياسات واستراتيجيات مناسبة بشأن هذه الأنواع من الوقود، عن طريق إجراء تقييم دقيق لجدوى إدراج أنواع الوقود الأحيائي ضمن مزيج مصادر الطاقة لديها وللتأثير المفيد الممكن لهذا الوقود على خفض عمليات استيراد الوقود الأحفوري والتخفيف من آثار تغير المناخ، وعلى مكاسب الدخل، وعمليات الموازنة بين الأمن الغذائي وغيره من الأولويات الإنمائية المحلية. وقد أجرى الأونكتاد دراسات لتقييم الوقود الأحيائي من أجل عدة بلدان نامية كانت قد طلبتها. ولذلك يمكن للأونكتاد أن يقدم إلى البلدان المشورة من الناحيتين التحليلية والتقنية لتوضيح المناقشة المتعلقة بالأمن الغذائي والوقود الأحيائي، وبوجه خاص من حيث تحديد أنواع الوقود الأحيائي التي تجرى مناقشتها والمواد الأولية التي تستخدم والتكنولوجيا المستعملة، وما إذا كانت وجهة الموارد سواء الأرضية أو المائية أو غيرها من الموارد تُحوّل بعيداً عن إنتاج الأغذية. وإضافة إلى ذلك، يمكن أن يدعم الأونكتاد تضافر الآليات على المستوى المتعدد الأطراف لضمان أن تكون فوائد التوسع في إنتاج الوقود الأحيائي العالمي متسقة مع الأهداف الموازية المتمثلة في الأمن الغذائي وحماية البيئة، وبصفة خاصة فيما يتعلق بالمناخ والحد من الفقر.



### ثالثاً - الخاتمة: الأزمة الغذائية كناقوس خطر

٨٨- يمكن النظر إلى الأزمة الغذائية الأخيرة كناقوس خطر يمكن أن يتحول إلى فرصة تنجح للبلدان النامية لكي تتصدى لهذه الأزمة، وللمجتمع الدولي لكي يبذل المزيد من الجهد من أجل تصحيح أوجه الخلل التي تشوب نظام الإنتاج الزراعي والتجارة في المنتجات الزراعية على المستوى العالمي، وهي اختلالات أسهمت على مدى الأعوام في حدوث المشكلة التي نواجهها اليوم. وقد سلطت الأزمة الضوء على التوترات المتأصلة التي تظل قائمة بسبب اعتبار قطاع الأغذية قطاعاً يختلف عن غيره. وما يدخل في صميم الأزمة هو، في التحليل الأخير، الإخفاق في التنمية، وإن لم يعالج هذا الإخفاق فستصبح الأزمة دائمة. وسيستلزم ذلك جملة أمور منها معالجة التشوهات الأساسية وحالات إخفاق السياسات في القطاع الزراعي لكي يتسنى بناء أساس للأمن الغذائي والتنمية المستدامين. بيد أن ذلك يتطلب الذهاب إلى ما هو أبعد من مجرد المساعدة الطارئة وبما يشمل تزويد المزارعين بالدعم الاستراتيجي الذي يوفر لهم الحوافز اللازمة لاغتنام الفرص الناشئة عن ارتفاع أسعار الأغذية وزيادة الإنتاج. كما أن هذا ينطوي على إعادة النظر بتمعن في السياسات الزراعية وفي سياسات التنمية بوجه عام بحيث تصبح الأزمة الغذائية فرصة سانحة.

٨٩- ويتعين أن تكون عمليات التصدي للأزمة، عمليات قصيرة وطويلة الأجل تعكس ما يكمن وراء الأزمة من أسباب وآثار قصيرة الأجل وهيكلية على حد سواء. وبالطبع، تتمثل الأولوية المباشرة والعاجلة في ضمان توفير الغذاء المناسب للمناطق التي هي بأمرس الحاجة إليه، وهي مهمة تحسين الاضطلاع بها حالياً لوكالات المساعدة الإنسانية والوكالات المعنية بالمساعدة في حالات الطوارئ، ومنها منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي. غير أن هذه المهمة لا تتوقف عند هذا الحد. بل ينبغي معالجة العوامل الأكثر جوهرية وجذرية المذكورة أعلاه. وعلى النحو المشار إليه في اتفاق أكرا (الفقرة ١١٥) المبرم في إطار الدورة الثانية عشرة للأونكتاد، يجب على البلدان النامية "أن تتبع استراتيجيات إنمائية متوافقة مع أوضاعها الخاصة في إطار دولة تمكينية". وإن هذا الدور الذي تضطلع به الدولة التمكينية، المتمثل في نشر سياسات استباقية لتعزيز القطاع الإنتاجي، سيكون هاماً للغاية في مجال حيوي كقطاع الزراعة وقطاع الأغذية في البلدان النامية بوجه عام، وفي البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية وفي أقل البلدان نمواً بوجه خاص. ويؤكد الاتفاق أهمية الحوكمة على

المستويين الإقليمي والدولي، فضلاً عن الاتساق في قضايا التجارة الدولية، وينطبق ذلك أيضاً على النهج المتبعة إزاء التصدي لأزمة الغذاء العالمية.

٩٠- وفي ضوء ما تقدم، يوصي الأونكتاد باتخاذ التدابير التالية من منظور التجارة والتنمية والتصدي في آن واحد لتوفير الغذاء الكافي إلى البلدان التي تحتاج إليه وتعزيز سبيل الخروج من الأزمة على نحو مستدام:

(أ) تعزيز نظم وآليات شراء الأغذية على المستويين الوطني والإقليمي وربما العالمي لخفض تكاليف الصفقات، بما فيها، تلك المتصلة باستيراد الأغذية وتمويل المشتريات من الخارج؛

(ب) تعزيز الأدوات والأنظمة المالية المناسبة لتطوير قطاع الأغذية والحد من الإفراط في المضاربة في أسواق السلع الأساسية والتجارة بعقود آجلة؛

(ج) ضمان تقديم المساعدة الغذائية الطارئة على نحو لا يقوض الإنتاج الغذائي المحلي من خلال العوامل المثبطة في السوق؛

(د) مساعدة البلدان النامية على صياغة استراتيجيات شاملة تتعلق بقطاع السلع الأساسية، بما في ذلك السلع الأساسية الغذائية، على أن تتضمن سياسات تجارية وتعريفية متسقة، تُدمج في صلب سياسات وخطط إنمائية وطنية أو إقليمية أوسع نطاقاً؛

(هـ) تعزيز قدرات البلدان النامية في مجالي الإنتاجية والمحصول في فترة ما بعد الحصاد في قطاعي الأغذية والزراعة. بما في ذلك عن طريق تعزيز '١' السياسات الوطنية المتعلقة بالسلع الأساسية؛ '٢' الاستثمار والتمويل في مجالي الإنتاج الزراعي والحيواني الأساسية (شبكات النقل وسلاسل التبريد وتخزين الأغذية وغير ذلك)؛ '٣' تعزيز إنتاج الأغذية والإنتاج الزراعي ونظم التوزيع ومؤسسات الدعم؛

(و) كفالة أن تفضي مفاوضات جولة الدوحة على وجه السرعة إلى نتيجة تتضمن أحكاماً موجهة نحو التنمية فيما يتعلق بالزراعة، من شأنها أن تيسر بناء القطاع الزراعي وتعزيزه في البلدان النامية؛

(ز) تعزيز الزراعة المستدامة التي تحسن الأمن الغذائي كما تخفف من حدة الفقر في أوساط صغار المزارعين وفي الوقت نفسه تقلص الاعتماد على المدخلات النفطية وتساهم في تخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معه؛

(ح) تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك التعاون التجاري والتعاون فيما بين بلدان الجنوب على أساس ثلاثي، من خلال أدوات محددة لتلبية احتياجات الأمن الغذائي وتعزيز التنمية الزراعية؛

(ط) زيادة الاستثمار العام والخاص والمساعدة الإنمائية الرسمية في مجال التنمية الزراعية والبحث والتطوير والتحسينات في التكنولوجيا والزراعة العضوية؛

(ي) تحسين اتخاذ القرارات المتعلقة باختيار التطبيقات التكنولوجية الموجهة إلى التصدي لأزمة الغذاء العالمية، من خلال توفير معلومات أفضل وأوفى، والإشراك الفعال للجهات المستفيدة؛

(ك) وضع وتنفيذ سياسات تتعلق بالمنافسة من شأنها أن تساعد على حفز الإنتاج المحلي وتضمن في الوقت نفسه الرفاه للمستهلك، وذلك بجملة وسائل منها دمج البلدان النامية، بما في ذلك صغار منتجيها، في سلاسل القيمة العالمية للزراعة والسلع الأساسية الغذائية على نحو عادل ومنصف؛

(ل) إجراء تقييمات دقيقة للحدوى الاقتصادية والبيئية لإنتاج ومعالجة مواد الوقود الأحبائي الأولية البديلة وللإعانات والتدابير المتصلة بالتجارة في هذا المجال وإمكانية التفاعل مع الأمن الغذائي؛

(م) ضمان أن تنطوي الاتجاهات في إنتاج الأغذية والاتجار بها واستهلاكها على قدر أكبر من الإنصاف والمنفعة للنساء والفتيات.



المرفق

الجدول ١- التجارة بالأغذية كنصيب في الدخل الوطني، مجموعات البلدان الرئيسية، ٢٠٠٠-٢٠٠٧

الصادرات الإجمالية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي			الواردات الإجمالية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي			الواردات الصافية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي			
٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٠	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٠	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٠	
١,٤	١,٢	١,٠	١,٤	١,٣	١,١	٠,٠	٠,٠	٠,١	العالم
١,٣	١,١	٠,٩	١,٣	١,٢	٠,٩	٠,٠	٠,١	٠,١	الاقتصادات المتقدمة
٠,٩	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٥	٠,٤	-٠,٣	-٠,١	-٠,٢	أمريكا المتقدمة
٠,١	٠,١	٠,١	١,٢	١,٠	٠,٩	١,١	٠,٩	٠,٩	آسيا المتقدمة
١,٨	١,٧	١,٤	٢,٠	١,٩	١,٦	٠,٢	٠,٢	٠,١	أوروبا المتقدمة
٣,٠	٣,٠	٣,٨	٠,٨	٠,٧	٠,٧	-٢,١	-٢,٣	-٣,١	أوقيانوسيا المتقدمة
١,٨	١,٨	١,٧	١,٧	١,٥	١,٧	-٠,٢	-٠,٢	٠,٠	الاقتصادات النامية
١,٣	١,٣	١,٤	٢,٩	٢,٥	٢,٧	١,٦	١,٢	١,٤	الاقتصادات النامية:
									أفريقيا
١,٢	١,٢	١,١	٣,٥	٣,١	٣,٤	٢,٣	١,٩	٢,٣	شمال أفريقيا
١,٤	١,٥	١,٧	١,٥	١,٣	١,٢	٠,١	-٠,١	-٠,٥	الجنوب الأفريقي
٢,٧	٣,٠	٢,٧	٤,٣	٣,٧	٢,٩	١,٥	٠,٧	٠,٢	شرق أفريقيا
١,٢	١,٢	١,٣	٣,١	٢,٨	٢,٧	١,٩	١,٦	١,٤	غرب أفريقيا
٠,١	٠,٢	٠,٥	٢,٢	٢,١	٤,١	٢,٠	٢,٠	٣,٦	وسط أفريقيا
٣,١	٢,٨	٢,١	١,٣	١,٢	١,٢	-١,٩	-١,٦	-٠,٩	الاقتصادات النامية:
									أمريكا
٤,٠	٣,٦	٢,٥	٠,٧	٠,٧	٠,٨	-٣,٢	-٢,٩	-١,٧	أمريكا الجنوبية
١,٦	١,٦	١,٥	٢,٣	١,٩	١,٧	٠,٧	٠,٣	٠,٢	أمريكا الوسطى (بما في ذلك المكسيك)
٠,٦	٠,٧	١,٥	٣,٣	٢,٩	٣,٦	٢,٧	٢,٢	٢,١	منطقة الكاريبي

الصادرات الإجمالية كنسبة منوية من الناتج المحلي الإجمالي			الواردات الإجمالية كنسبة منوية من الناتج المحلي الإجمالي			الواردات الصافية كنسبة منوية من الناتج المحلي الإجمالي			
٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	
١,٣	١,٣	١,٤	١,٥	١,٤	١,٦	٠,٢	٠,١	٠,٢	الاقتصادات النامية:
									آسيا
٠,٩	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٩	١,١	٠,١	٠,١-	٠,٢	جنوب آسيا
٠,٧	٠,٨	٠,٩	١,٢	١,٢	١,٢	٠,٥	٠,٤	٠,٤	شرق آسيا
١,٠	١,٠	٠,٨	٢,١	١,٩	٢,٥	١,١	٠,٩	١,٧	غرب آسيا
٤,٥	٤,٣	٤,٢	٢,٦	٢,٤	٢,٥	١,٨-	١,٩-	١,٧-	جنوب شرق آسيا
٤,١	٣,٦	٣,٤	٥,٧	٤,٧	٥,١	١,٦	١,١	١,٧	الاقتصادات النامية:
									أوقيانيا
١,١	١,٠	١,١	١,٨	١,٩	٢,٤	٠,٧	٠,٩	١,٢	الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية
١,٣	١,٤	١,٩	٢,١	٢,١	٢,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٩	الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في آسيا
١,١	١,٠	١,٠	١,٧	١,٩	٢,٣	٠,٦	٠,٩	١,٣	الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في أوروبا
١,٤	١,٥	١,٩	٣,٣	٣,٠	٣,٢	١,٩	١,٥	١,٣	أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى باستثناء جنوب أفريقيا
١,٥	١,٦	١,٦	٣,٦	٣,٤	٣,٧	٢,١	١,٨	٢,١	أقل البلدان نموا
٢,٤	٢,٤	٢,٧	٢,٩	٢,٧	٣,٠	٠,٥	٠,٣	٠,٣	البلدان غير الساحلية
٣,٣	٣,٥	٣,٦	٥,٨	٥,٢	٥,٧	٢,٤	١,٦	٢,١	الدول الجزرية الصغيرة النامية
٢,٤	٢,٤	٣,٠	٤,٧	٤,١	٣,٩	٢,٣	١,٧	٠,٩	البلدان الفقيرة المثقلة بالديون
٠,٩	٠,٧	٠,٦	١,٠	٠,٩	٠,٨	٠,٢	٠,٣	٠,٢	مجموعة البلدان السبعة

المصدر: قاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية (COMTRADE)، ونشرة الأونكتاد لأسعار السلع الأساسية، وإحصاءات الأسعار الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة، وتقديرات أمانة الأونكتاد.

الجدول ٢- تكلفة الواردات من الحبوب في البلدان المنخفضة الدخل  
التي تعاني من عجز في الأغذية بحسب المنطقة والنوع  
(بمليارات الدولارات)

	٢٠٠٣-٢٠٠٠	٢٠٠٧-٢٠٠٨ (تنبؤات)
أفريقيا	٦٥	١٤٦
آسيا	٧٠	١٥٤
أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي	٠٣	٠٧
البلدان ذات الدخل المنخفض التي تعاني من عجز في الأغذية	١٤٠	٣١٢
القمح	٧٨	١٩١
الحبوب الخشنة	٣٣	٥٢
الأرز	٣٠	٧٠

المصدر: الأونكتاد "الوجه المتغير للسلع الأساسية في القرن الحادي والعشرين"  
(TD/428).

Distr.  
GENERAL

UNCTAD/OSG/2008/1/Corr.1  
17 November 2008

ARABIC  
Original: ENGLISH

## مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



معالجة الأزمة الغذائية العالمية  
دور السياسات الأساسية للتجارة والاستثمار والسلع في  
ضمان الأمن الغذائي المستدام والتخفيف من وطأة الفقر

### تصويب

الصفحة ١٠

في الفقرة ١٦، السطر ٥، يستعاض عن العبارة التالية:

بين عامي ١٩٦١ و٢٠٠٣ تراجعاً نسبته ٠,١ في المائة، مقابل نحو ٠,٦ في المائة فقط في حالة البلدان النامية

بالعبارة التالية:

بين عامي ١٩٦١ و٢٠٠٦ زيادة سنوية لا يتجاوز متوسطها ٠,١٩ في المائة، مقابل ١,٢٧ في المائة في حالة البلدان النامية الأخرى.

-----